

التأثير الفكري المتبادل بين الإمامية والمعتزلة في عصر البويهيين

محمد علي چلونگر^١، السيد أصغر محمود آبادي^٢، محمدرضا باراني^٣

تاريخ الوصول: ١٤٢٨/٥/٢٣

تاريخ القبول: ١٤٢٨/٩/١٤

لقد كان القرن الرابع - بعد وصول البويهيين إلى سدة الحكم - مسرحاً لتطورات فكرية وحضارية واسعة، وخاصة بغداد التي كانت محلاً للعديد من الجماعات والفرق، حتى صارت مدينة لاتباع الأديان والمذاهب الإسلامية المختلفة، وفي هذا السياق كانت العلاقات بين المعتزلة والإمامية وعلاقاتهم الوثيقة بالبويهيين سبباً في حصول تطورات هامة وحتى تتمكن من معرفة التأثير المتبادل بين الإمامية والمعتزلة سنحاول في هذا البحث دراسة التأثير الفكري المتبادل بينهما.

وعلى الرغم من أن أكثر الأبحاث الفكرية تحمل صبغة كلامية إلا أن هذا البحث يقوم بدراستها من وجهة نظر تاريخية، كما يقوم بدراسة كل مسألة على حدة مع بيان تأثير كل فرقة بالأخرى مع ذكر الأمثلة. من جدير بالذكر أن التأثير المتبادل المبحوث عنه هنا أعم من العلاقات الودية والتراعات، وبما أن علاقاتهم في الأساس كانت مبنية على التخاصم والنزاع ثم تحولت بصورة تدريجية إلى علاقات ودية وتوافقية، لذا تمت إضافة أمثلة تشير إلى الخصام والنزاع القائم فيما بينهم آنذاك.

المفردات الرئيسية: التأثير المتبادل، التأثير الفكري المتبادل، المعتزلة، البويهيون، الإمامية، الأصول الخمسة والعقلانية

١ . أستاذ في جامعة اصفهان، قسم التاريخ.

٢ . أستاذ مساعد في جامعة اصفهان، قسم التاريخ.

٣ . طالب دكتوراه في جامعة اصفهان، قسم التاريخ، وعضو الهيئة العلمية في المركز العالمي للعلوم الإسلامية.

المقدمة

يحاول هذا البحث دراسة التأثير الفكري المتبادل بين الإمامية والمعتزلة، حتى يتمكن من دراسة تأثير أحدهما على الآخر وتأثره به وذلك في عصر البويهيين في القرن الرابع الهجري، لقد كان القرنان الثاني والثالث قرني ظهور الفرق الإسلامية بصورة حادة، وقد برزت إلى السطح الاختلافات الفكرية والسياسية والفقهية بين الفرق، وأدى هذا بالتالي إلى حصول منافسة سياسية وفكرية شديدة، وفي القرن الثالث ظهرت صراعات عنيفة بين بعض الفرق أدى إلى تأسيس فرق كلامية وفقهية متعددة.

إن الإمامية في القرون الهجرية الثلاثة الأولى لم يكونوا يمتلكون مكانة رفيعة بالنسبة إلى سائر الفرق الإسلامية، بل كانوا في مواجهة مع الحكومة من جهة ومن جهة أخرى لم يكونوا يمتلكون القدرة الكافية بسبب عدم التعيين الواضح والاختلاف بين الإتياع والغموض في المرحلة. ولكن بعد نهاية عصر حضور الأئمة (ع) وظهور النواب وعلماء الشيعة، إضافة إلى حصول بعض الشيعة على مراكز سياسية هامة في الشام ومصر وبغداد وتأسيس الحكومات الشيعية الفاطمية و الحمدانية و البويهية في تلك المناطق، كل ذلك أدى إلى دعم مكانة علماء الشيعة وتقويتها، ولقد كانت أهم حكومة شيعية هي حكومة البويهيين حيث تمكنت من الحصول على مكانة مرموقة من خلال فرض سيطرتها على بغداد -بعنوانها مركزاً للخلافة - وبعض أراضي العراق ومنطقة الجبال، ومن خلال استدعاء علماء الشيعة وتوظيفهم في مناصب الدولة.

و من زاوية أخرى كانت المعتزلة واحدة من الفرق الفاعلة والمؤثرة في هذا العصر، فقد أكد المعتزلة على العقلانية وتفسير الآيات والروايات على أساس العقل، كما اهتموا ببعض المفاهيم المنطقية والفلسفية (أبو زهرة، تاريخ مذاهب إسلامي، ص ٢١٥) وبهذا يمكن تشبيههم بالعقلانيين اليهود، فان اليهود

قد انقسموا في أفكارهم الكلامية إلى فرقتين، وأخذت الفلسفة تدخل إلى الدين اليهودي شيئاً فشيئاً، كما أن بعضهم آمن بالحسن والقبح العقليين. ففرقة أصرت على ضرورة التوفيق بين الدين والعقل، وكان أتباعها يدعون بالصدوقيين، فيما آمنت الفرقة الأخرى بضرورة الوفاء لتعاليم الوحي والإلهام، وقد اشتهر أتباعها بالفريسيين (لنكرودي، تاريخ معتزله، ص ٨٤ و ١٠٦) وقد نشبت فيما بعد وبصورة تدريجية صراعات عنيفة بين هاتين الفرقتين، وقد كان الاتجاه العقلاني أيضاً معروفاً عند المسيحيين حتى أثرت الفلسفة اليونانية على الكلام المسيحي وأدت هذه الحالة - مع بعض الاختلافات - إلى حصول الانقسام في داخل المسيحية. ويمكن أن نصدق بوجود فرقة من المعتزلة اليهود والمسيحيين، فقد كان بعض المعتزلة المسيحيين واليهود ينشرون الاعتزال في عاصمة بني أمية (لنكرودي، ص ١٠٢)

لقد انتشر الاعتزال بواسطة سياسات بعض الخلفاء كالمأمون والمعتصم والواثق حتى كان للمعتزلة تواجد في العراق وخاصة في شماله (المقدس، احسن التقاسيم ص ١٢٦ و ١٣٢؛ شوقي، المعتزلة، ص ١٦٤). ومن الناحية الفكرية فان الإهتمام الكبير بترجمة الكتب السريانية والاعجمية إلى اللغة العربية أدى إلى دخول بعض الأبحاث الفلسفية والكلامية إلى الكلام الإسلامي، الأمر الذي كان له تأثير كبير في توطيد العلاقة بين المعتزلة وجهاز الخلافة. (شوقي، ص ١٢٥).

واجه المعتزلة في عهد المتوكل تحدياً كبيراً، فقد قام جهاز الخلافة بدعم أصحاب التزعة التقليدية والاتجاهات السلفية، وقد قام أهل الحديث بالتصدي للمعتزلة وذلك بدعم من الخلافة، وعلى الرغم من الإهتمام ببعض الشخصيات المعتزلية، حتى أن الخليفة كان يحث وزيره على توظيفهم في بعض المناصب الحكومية، إلا أن الاتجاه العام السائد بين المعتزلة في هذا العصر كان مبنياً على رفض المناصب، ولكن في القرن

اتخذوا قرارات في سبيل احداث مواجهات فكرية حادة بين بعضهم البعض؟

يصر بعض الكتاب على الذهاب إلى القول بتبعية وتأثر الشيعة بالمعتزلة، ولأجل دراسة هذه المسألة دراسة تاريخية ينبغي عرض بعض الأبحاث ذات الصلة بمسألتنا عرضاً اجمالياً.

لقد أكد الخياط المعتزلي (٣٠٠ هـ) - وكان من أول الأشخاص الذين أكدوا على هذا الأمر - في كتابه (الإنتصار) على أن الرفضة يؤمنون بأن لله حركة وسكوناً ووجهاً وجسماً، نعم لم يكن بعضهم ممن اتصل بالمعتزلة يؤمن بذلك، (جوادي، تأثير پذيري اندیشه هاي كلامي شيعه، ص ١٣٨) وكذلك فإن بعض علماء المسلمين - مثل ابي الحسن الأشعري (مقالات الاسلاميين، ج ١، ص ١٠٥) وابن تيمية (منهاج السنة، ج ١، ص ١٦) وأحمد أمين المصري (ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٢٦٨) وابن حزم (الفصل، ج ٥، ص ٤٠) - وبعض المستشرقين - مثل مارثين مكدرموث (اندیشه هاي كلامي شيخ مفيد، ص ٢٦) وآدم متر (تمدن إسلامي در قرن چهارم، ج ١، ص ٧٨) ومونتغمري واط (فلسفه وکلام اسلامي، ص ١٤) - نحو هذا المنحى أو أشاروا إليه بصورة أو بأخرى، حيث أشاروا إلى أن الشيعة الإمامية ورثوا المعتزلة ولم تكن لهم أفكار كلامية معينة إلى القرن الرابع، ولكن يمكن العثور على إشارات في كلام بعضهم تدل على خلاف ذلك، فقد قال مكدرموث «أن ابن تيمية لم يستند إلى شواهد على الأفكار والعقائد المنتقلة ولذا فان كلامه غير تام.» (المصدر) وقال واط أيضاً «إنه من غير الواضح كيفية تأثير المعتزلة بصورة دقيقة و ما هو طريق هذا التأثير.» (المصدر) هذه العبارات دالة على عدم اطمئنانهم وجزمهم بمدى تأثر الشيعة. ثم إن وجود الاختلاف بين هاتين الفرقتين أمر لا شك فيه، ومما يدل أيضاً على ذلك: اصطفاة الشيعة والمعتزلة أمام بعضهم البعض، وميول بعض المعتزلة نحو التشيع، والمناظرات

الرابع المهجري قام بعض المعتزلة - من امثال صاحب بن عباد - بتسليم بعض المناصب الحكومية، حيث تركوا تأثيراً هاماً في مسيرة الاحداث، ومما ينبغي التنويه إليه أن تصدي الحكومة وأهل الحديث للشيعة والمعتزلة أدى إلى احساسهم بالظلم المشترك، (جعفریان، ص ٧١) وكان لأمتلاك الشيعة لمكانة أفضل دور في اقتراب المعتزلة من التشيع.

مما ينبغي التنبيه عليه في مجال التأثير الفكري والعقائدي المتبادل أنه كانت في هذا العصر فرق عديدة في مختلف الأمصار الإسلامية وخاصة بغداد، كانت تمرّ في حالة النشوء والنمو ومن ثم الإنتشار، وقد كانت أرضية التأثير المتبادل فيما بينها متوفرة، وفي هذا المجال كان التأثير المتبادل بين الإمامية والمعتزلة يتسم بأهمية خاصة، فإن علماء الإمامية كانوا يتمتعون بميزة رفيعة بسبب سيطرة البويهيين على الأوضاع السياسية من جهة وبسبب وجود حكومات شيعية أخرى في سائر البلدان الإسلامية كمصر والشام من جهة أخرى. ولهذا توفرت أرضية مناسبة جداً لإنتشار التشيع وخاصة المذهب الإمامي، وبهذا فإن ظهور البويهيين في القرن الرابع المهجري، والقدرة السياسية والعلمية لعلماء الشيعة، ونفوذ الشيعة في جهاز الخلافة العباسي، والحضور الفاعل للمعتزلة في بغداد، أدى إلى توفير الأرضية للتأثير المتبادل والمواجهة بينهما، (كرمر، إحيائي فرهنگي، ص ٧٦) ولهذا فإن دراسة كيفية العلاقة الايجابية والسلبية بينهما تعتبر ذات أهمية فائقة.

هناك أسئلة و هي: هل كان قيام علماء وشيوخ هذه الفرق وخاصة الإمامية بالتبادل الفكري مع بعض الفرق ناشئاً من روح التسامح ومراعاة للمصلحة؟ وهل أدى هذا التأثير المتبادل إلى تغيير الأجواء العلمية والسياسية الحاكمة في ذلك العصر؟ و هل كانت هذه المسألة سبباً في حدوث تطورات فكرية مؤثرة في مجال التقارب والتآلف بين الفريقين؟ أم أنهم

التي كانت تنعقد فيما بينهم، إضافة إلى كتابة الكتب لنقض آراء أحدهما الآخر ولم يكن اختلاف الإمامية مع المعتزلة منحصراً في مجال الإمامة فحسب بل امتد الخلاف ليشمل مجالات أخرى فقهية وسياسية وعقائدية، وحتى لو كان الخلاف منحصراً في الإمامة لكنه انجرّ إلى محاور وأبحاث متعددة.

على الرغم من أن الهدف الرئيس من هذا البحث دراسة التبادل الفكري وتعاون الإمامية مع المعتزلة، إلا أنه يحاول أن يلمح إلى مواطن الخلاف بينهما بصورة إجمالية، فإن الإمامية والمعتزلة كان لديهما تأثير متبادل على بعضهما البعض في بعض المسائل مما أدى إلى حصول تطور فكري في الطرف الآخر، ولكن في بعض الأحيان لم يكن هناك أي تقبل لفكر الآخر، بل كان الاختلاف في بعض المسائل يؤدي إلى نشوب نزاع فكري وحتى مسلح بين الفريقين، وبما أن موضوع البحث يحتوي على أبحاث فكرية فلا مفر من الدخول في البحث الكلامي، لكن سنبدل وسعنا لبحث هذه الأبحاث من وجهة نظر تاريخية.

١- التأثير المتبادل بين الإمامية والمعتزلة

بعض العقائد لها جانب فكري ونظري فقط، بينما يتجاوز بعضها الآخر هذا الحد ليصل إلى مجال التطبيق والعمل، ولذا فسوف ندرس - خلال هذه الأسطر - الأفكار والتطبيقات المشتركة بين المعتزلة والإمامية.

١-١ الأصول الخمسة

تعتبر الأصول الخمسة من العقائد الأساسية والهامة عند المعتزلة، وهذه الأصول هي: (التوحيد) و(العدل) و(الوعد) و(الوعيد)، (المعاد) و(المتزلة بين المتزلتين) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ولقد بذلوا اهتماماً خاصاً بأصلي (التوحيد) و(العدل) ولذا سمو أنفسهم بـ (أهل التوحيد

والعدل)، (لنكرودي ص ٢١٢) أما الإمامية فقد آمنوا في مقابل ذلك بخمسة أصول أخرى، هي: (التوحيد) و(النبوة) و(المعاد) و(العدل) و(الأمامة)، وفي الحقيقة إن العامل المشترك بين الفرقتين هو التوحيد والعدل والمعاد، أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم تعتبره الإمامية من الأصول بل عدته واحداً من الفروع، أما مسألة المتزلة فقد رفضتها الإمامية رفضاً باتاً، حتى أن الشيخ المفيد اعتبر الخصوصية الوحيدة المميزة لمدرسة الاعتزال مسألة المنزلة هي، و اعتبر كل من يقول بالمنزلة بين المنزلتين معتزلاً حتى لو كان موافقاً في بعض الآراء لمذاهب أخرى (الحسني، النية والأمل، ص ٢١) وبهذا فإن الإمامية رفضت مسألة المنزلة فإن الإنسان لا يخرج من دائرة الإيمان بارتكابه الكبيرة. (معروف الحسني، شيعه در برابر معتزله، ص ٣١٨).

من جهة أخرى لم تعتبر المعتزلة مسألتها النبوة والإمامة من الأصول، أما مسألة المنزلة فبسبب رجوعها إلى المعاد والتوحيد يمكن أن لا يكون اعتبارها من الأصول مثاراً للتساؤل والإشكال، ولكن اعتبار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جملة الأصول يعد مثاراً للتساؤل، خاصة مع أنهم لم يعيروا أهمية للنبوة والإمامة. ونحاول هنا أن ندرس وجوه الشبه والتباين بين الإمامية والمعتزلة في هذا المجال:

١-١-١ التوحيد

قد يبدو في بادئ الأمر عدم وجود خلاف أساسي حول التوحيد بين المذاهب الإسلامية، لكن بعد دراسة الاختلاف بين المذاهب سيكون التباين في الآراء واضحاً جداً، وينبغي القول أن ما أكد عليه الإسلام عبادة الله الواحد وبطلان تعدد الآلهة وأنه تعالى لا مثل له، ولا اختلاف بين المذاهب في هذا الأمر، إلا أنه بعد دخول الأبحاث العقلية إلى البلاد الإسلامية، وتأثر علماء المسلمين بها، أدى إلى إيجاد أبحاث جديدة بسبب

واقصى ما يمكن أن يلحظ هو وجود بعض الشبه والاتفاق بين الفرقتين في بعض أبحاث التوحيد، يقول الشيخ المفيد في تعريف التوحيد: «ان الله عزوجل واحد في الالهية والأزلية». (المفيد، أوائل المقالات، ص ٥٢) ويقول الطوسي: «حد التوحيد هو إثبات صانع واحد موجد للعالم ونفي ما عداه». (الطوسي، الرسائل العشر، ص ١٠٣) ويقول الصدوق أيضاً: «إن الله تعالى واحد، أحد، ليس كمثلته شيء، قدس لم يزل ولا يزال، سميع، بصير... لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض» (الصدوق، الاعتقادات، ص ٧ و ٨). بناء على هذا لا يوجد أي تأثير متبادل بينهما في هذه المسألة.

١-١-٢ العدل

مسألة العدل الإلهي أيضاً مشتركة بين المدرستين، حيث اعتبرنا العدل من صفات الفعل، اما المعتزلة فقد آمنت بأن هذه الصفة الفعلية يمكن احضاعها لمعيار عقلي ثابت، كما آمنت بأن الله تعالى لا يكلف عباده بما لا يطاق وأن الإنسان مسؤول أمام الله تعالى بالنسبة لأفعاله الاختيارية، (نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٩٣) كما أن أكثر المعتزلة أوجبوا اللطف على الله لأنه أحد مقتضيات العدل الواجب عليه تعالى، فإن ترك اللطف المقرب للعبد من الطاعة ينافي العدل، إذن إذا ترك الله تعالى اللطف كان ظالماً لعباده، وفي الحقيقة لقد استخدمت المعتزلة هذا البحث لأجل التصدي للجهمية ايضاً، (أبوزهرة، ص ٢٢٥). فقد كانت الجهمية من المذاهب الجبرية الخالصة حيث نسبت الافعال إلى الله تعالى فقط، دون العبد، أما الإمامية فقد آمنوا باتصاف الله تعالى بالجود والكرم، لذلك فهو لا يمنع تحقق أي أمر يكون فيه مصلحة للعباد (معروف الحسني، ص ٢٦٧).

لقد عمم المعتزلة بحث العدل إلى بحث الحرية والاختيار، وقالوا إذا لم يكن الإنسان مختاراً في الفعل والترك فمن المستبعد أن يعاقب الله تعالى العادل عباده على الفعل القبيح،

تغير النظرة إلى الآيات والروايات المرتبطة بالتوحيد، ومن هذه الأبحاث بحث الرؤية والصفات والتشبيه والتجسيم حيث أدت إلى إيجاد جوّ حاد من الاختلاف بين علماء المسلمين. وإن من جملة الإتهامات التي وجهت إلى الشيعة هي تهمة التشبيه والجبر، رغم أن بعض هذه الاتهامات ناشئة من بعض عقائد الغلاة المنسوبين إلى الشيعة وقد تم رفض هذه العقائد بصورة باتة في عدة روايات منقولة عن الأئمة (ع) حيث نسبت هذه العقائد إلى بعض التيارات المتطرفة، أما بعض المعتزلة من أمثال ابي علي الجبائي فقد أكد على اتفاق الشيعة معهم في التوحيد والعدل وأن اختلافهم منحصر في الإمامة، (جعفریان، ص ٧٤) إلا أن الإمامية قاموا بتأويل تفسير آيات التجسيم والتشبيه والرؤية وقسموها إلى آيات محكمة ومتشابهة، وبذلك نفوا عن أنفسهم تلك الإتهامات، أما المعتزلة فبسبب تأكيدهم وإصرارهم على التوحيد وأن الله غير محدود ولا مولود، وانه لا قدم غيره ولذلك لا يحيط به أحد، أدى هذا إلى انجرارهم من بحث التوحيد إلى بحث خلق القرآن، فقد رأوا ان قدم القرآن لا يتناسب مع التوحيد ولذلك آمنوا بوجود قدم واحد وأن القرآن مخلوق (لنكرودي، ص ١٣١) أضف إلى ذلك فقد نفى المعتزلة الصفات القديمة والذاتية واعتبروا ذلك من المقدمات الضرورية لاثبات وحدانية الله تعالى، (شوقي، المعتزلة في بغداد، ص ٣٢). أما الإمامية فقد نفوا ايضاً الصفات الذاتية اعتماداً على بعض الآيات والروايات، فقد جاء في كلام أميرالمؤمنين (ع): كمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة انما غير الموصوف (فيض الاسلام، نهج البلاغة، ص ١٤) وتاريخ هذا الكلام يرجع إلى سنوات عديدة قبل نشأة الاعتزال، وهو يدل على أن الشيعة لم يقتبسوا هذه العقيدة من المعتزلة.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما تقدم آنفاً يتضح لنا عدم وجود أي تأثير فكري متبادل بين الامامية والمعتزلة في هذا المجال،

١-١-٤ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد الأفكار الهامة والمثيرة للجدل بين بعض الفرق، حيث وجد مؤيدون ومخالفون لها، وعلى الرغم من تقبل جميع الفرق الإسلامية لهذه الفكرة واعتبارها من ضروريات الإسلام، إلا أنهم اختلفوا في كونها من الأصول أو الفروع، وفي النظر إليها نظرة سياسية أو عقائدية، كما اختلفوا في موطن تنفيذها، وفي أن وجوبها عقلي أو نقلي، (معالم الفلسفة الإسلامية، ص ١٧١) وفي شروطها ومراتبها، فعلى سبيل المثال لم يجعل الخوارج لهذه الفكرة أي شرط، حتى اعتقدوا بوجوبها العيني، (رئيس السادات، ص ١٦) بينما التزم المعتزلة والإمامية بشروط وتعريف خاص لها.

إن الحالة الفكرية الحاكمة قبل ظهور المعتزلة والتي كانت قد حصلت على دعم الأمويين هي التيار الفكري الجبري، حيث دعى اتباع هذا التيار الناس إلى تقبل الحكام وسلوكهم والخضوع لهم، واعتبروا ذلك كله بارادة من الله تعالى، حتى جاء المعتزلة الذين دخلوا إلى المجتمع للإجابة على التساؤلات الجديدة وبيان عقائدهم اعتماداً على الأسلوب العقلاني، ولقد كانت مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إحدى الطرق التي اتبعوها في تصديهم للفكر الجبري هي باعتبار أنه في حالة ترك هذا الأصل سيحدث فساد سياسي كبير في جهاز الحكم مما يؤدي إلى تحريف الدين والثقافة، ومن هذا المنطلق اعتبر البعض هذا الأصل المعتزلي نظرية سياسية، خاصة وإن فكرة النهي عن المنكر - التي وضعت للحيلولة دون الظلم - تحمل صبغة الرقابة على الحكومة، حيث كانوا يعدون أنفسهم قيمين وحافظين للإسلام، (عبد الرحمن سالم، ص ٨١)، فمثلاً كانوا رافضين لإمامة ورئاسة معاوية التي كانت قائمة على أساس الظلم والجور، ولذا يمكن اعتبار تعاطف المعتزلة مع ثورات العلويين ودعمهم لها ناشئة من هذا النوع من التفكير، وعلى

(لنكرودي، ص ٢١٣) فإن مسؤولية الأفعال الحسنة والقيحية لا تقع على عاتق الانسان إلا في حالة امتلاكه للحرية والاختيار في أفعاله (عبد الرحمن سالم، التاريخ السياسي للمعتزلة، ص ٣٣٤) وبما أن بعض افعال الانسان تنصف بالشر والظلم فلا معنى لنسبتها إلى الله تعالى، فإن أفعال الله تعالى مبنية على المصلحة والحكمة، فتكون كل افعاله حسنة. (شوقي، ص ٣٦) وهنا يطرح بحث الثنوية الإيرانية باعتبار أن الشيعة تأثروا بالمعتزلة والمعتزلة بالإيرانيين (عصام الدين، المعتزلة فرسان، ص ٤٢١) وعلى أي حال فإن الشبه النسبي بين الإمامية والمعتزلة في هذه المسألة أمر واضح ومشهود خاصة في مبحث العدل، (جعفریان، ص ٧٤) ولكن لا توجد هناك أية علامة دالة على وجود تبادل فكري بين المدرستين في هذا المجال ويبدو أن كل مدرسة قد بحثت المسألة بصورة مستقلة.

١-١-٣ المنزلة بين المنزلتين

يرجع أساس مسألة المنزلة إلى افكار وسلوك (واصل) عندما وقف في وجه أستاذه الحسن البصري، وقال إن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر بل هو واقع في منزلة بين الكفر والایمان، (رئيس السادات، اندیشه‌های کلامی شیعه، ص ١٤) ولقد صار هذا الاصل لدى المعتزلة من الأهمية بمكان حتى عدّ من الطرق الأساسية لتمييزهم عن باقي الفرق الإسلامية، (الحسيني، ص ٢١) وفي الحقيقة لقد استخدم المعتزلة هذا البحث لأجل التصدي للمرجئة والخوارج الذين كانوا قد غموا وانتشروا بصورة كبيرة، (أبو زهرة، ص ٢٢٥) أما المرجئة فقد اعتبروا مرتكب الكبيرة مؤمناً، بينما اعتبره الخوارج كافراً، وحاول المعتزلة أن يختاروا رأياً وسطاً ومعتدلاً، أما الإمامية فقد رفضوا مسألة المنزلة حيث يمكن اعتبارها نقطة من نقاط ابتعادهم عن المعتزلة، وبطبيعة الحال لم يكن هناك تبادل فكري في هذه المسألة بل كانت محلاً للتباين والاختلاف.

على هذا فقد كانت هناك موارد التقاء وابتعاد بين الفريقين، إلا أنه لا توجد شواهد على التأثير المتبادل فيما بينهم، لكن شروط تنفيذ هذا الأصل متساوية تقريباً لدهما، فان من الشروط الاساسية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي معرفة المعروف والمنكر، وعدم تعرض المسلمين إلى ضرر بالغ، وبالطبع إن أدى تركه إلى ذل المسلمين فسيكون السكوت محرماً كما في حالة ثورة الحسين بن علي (ع) ضد يزيد، فإنه على الرغم من علم الامام الحسين (ع) بالانكسار والضعف إلا أن ثورته كانت عزة للدين والإسلام، ولذلك كانت هذه الثورة ضرورية. (عبدالرحمن سالم، ص ٨٣) وفي مجال درجات ومراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجد شبه كبير بين الفريقين، فقد قسم المعتزلة فعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى قلبي ولساني وعملي (شوقي، ص ٤٤). و النتيجة انه لا توجد شواهد كافية على وجود تأثير فكري متبادل بين الإمامية والمعتزلة في هذا المجال، ويبدو أن جميع الفرق قد اهتمت بهذه المسألة، وذلك بسبب تأكيد الإسلام عليها، وربما لا يمكننا العثور على فرقة قد سبقت باقي الفرق في الايمان بهذه الفكرة، أما بالنسبة للمعتزلة فإن تأكيدهم عليها قد يكون ناشئاً من علاقتهم مع الزيدية وثورات العلويين.

١-١-٥ الوعد والوعيد

يعني تعذيب المذنبين وإثابة المطيعين، وإن أكثر المذاهب الإسلامية تؤمن بهذا الأصل، أما المعتزلة فقد آمنوا بوجوب الوفاء بالوعد والوعيد على الله، ولذا سيكون عقاب العصاة وإثابة المطيعين واجباً عليه تعالى، لأن خبر ذلك قد وصل إلى العباد، فعدم الوفاء به يكون خلفاً للوعد وكذباً، وهو قبيح على الله، كما يدعو إلى إهمال الناس للعبادات وفقدانهم للباعث نحوها، يقول القاضي عبدالجبار: كل من خالف الوعد

أي حال فإن هذا الأصل المعتزلي يعتبر نظرية سياسية لا عقائدية وكلامية، وإن التاريخ السياسي للمعتزلة مبني على هذا الأصل. (عبدالرحمن سالم، ص ٨٢) أما الإمامية فلم يعتبروه أصلاً إلى جانب التوحيد والنبوة بل اعتبروه من فروع الدين، ومن جهة أخرى لم تكن نظرتهم إليه نظرة سياسية بحتة، بل عدوه عقيدة ضرورية ونافعة لسلامة المجتمع، رغم أن الإمامية يعتبرون لكل نشاط فكري وعقائدي وجهة سياسية واجتماعية.

والمسألة الأخرى هي حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث أرجع المعتزلة وجوبه إلى حكم العقل، (معالم الفلسفة الإسلامية، ص ١٧١) بينما أرجع الإمامية وجوبه إلى حكم الكتاب والسنة، ثم قبلوا بعد ذلك وبصورة تدريجية حكم العقل بدليل اللطف، (الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق بالعباد، ص ١٤٧) فالشيخ المفيد درس هذه المسألة بمعزل عن حكم العقل، حيث لم يشر إليه، (المفيد، المقنعة، ص ٨٠٧) أما الطوسي فقد اعتبر في البداية وجوبه شرعياً ومستنداً إلى الآيات والروايات، وبعدها أكد على الدليل العقلي، (يزدي مطلق، اندیشه هاي كلامي طوسي، ص ٩١؛ الطوسي، الاقتصاد، ص ١٤٧) إذاً لقد استخدم الإمامية الدليل العقلي لإثبات بعض المسائل الفكرية، حيث جعلوه إلى جانب الكتاب والسنة.

لقد عدّ المعتزلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوباً كفائياً، كما اعتبروا له شروطاً وجعلوا المرتبة العليا منه - أي القتل - من صلاحيات الحاكم الإسلامي، (امام محمد كاظم، مكتب معتزلة، ص ١٠) فيما عدّ علماء الإمامية وجوبه وجوباً عينياً، (الطوسي، الاقتصاد، ص ١٤٧) إلا أنهم أناطوا - كالمعتزلة - تنفيذ مرتبته العليا بحاكم المجتمع الإسلامي، حيث اعتبروا إذن السلطان الحاكم المنسوب من قبل الإمام شرطاً في ذلك، (المفيد، المقنعة، ص ٨٠٩)، بناء

والوعيد فهو كافر وهذا الاصل من فروع العدل الإلهي (شوقي، ص ٤١).

أما الإمامية فلم يوافقوا المعتزلة بصورة كاملة، حيث ذهبوا إلى وجوب الوفاء بالوعد على الله، إلا أنه لا يجب عليه عقاب المذنبين، بل يمكنه أن يعفو عنهم وأن يتنازل عن حقه في عقابهم، (معروف الحسني، ص ٣٢٢) وبعبارة أخرى يمكن أن يعفو الله عن العاصين وأن ينحو من العقاب بواسطة شفاعة الأنبياء أو الأئمة أو الأولياء أو بواسطة رضاه تعالى وعفوه، إذن يبدو أنه لا يوجد تبادل فكري بين الإمامية والمعتزلة في هذه المسألة أيضاً، بل إن اختلافهم واضح للعيان.

١-٢ الإمامة

من أهم المسائل التي توضح مجال التأثير المتبادل بين الفريقين مسألة الإمامة، خاصة وإن لكل واحد منهما موقفاً وآراء أساسية حول هذه الموضوع، وإذا نظرنا إلى المسألة من أفق أوسع لوجدنا أن أساس الاختلاف بين المذاهب الإسلامية هو مسألة الإمامة، ولهذا يمكن إرجاع معظم الخلافات بين الفرق إلى هذا الأصل، فانه بعد صعود النبي (ص) إلى المألى الأعلى أدى الخلاف حول اختيار الخليفة إلى تفرق الأمة الإسلامية إلى أحزاب وفرق وحكومات مستقلة ونصف مستقلة، وقد تمكن هذا الخلاف شيئاً فشيئاً من فكر الصحابة وكبار الدين والعلماء حتى تم إعطاء صياغة نظرية للمسألة، فقاموا ببيان الإمامة وفقاً للنظريات المتناغمة مع أفكارهم وعقائدهم وفي الحقيقة إن معظم العقائد المتأخرة لعلماء الإسلام مأخوذة من السلوك السياسي والاجتماعي والديني وسيرة كبار المتقدمين بعنوانها ممثلة للإسلام. وبعد تسرب الأفكار الفلسفية والمنطقية ودخولها بين المسلمين قام البعض بمحاولة التصدي لها بصورة عصرية، لذا قاموا بصياغة هذه الأفكار في قوالب جديدة مما أدى إلى ظهور نتاج فكري جديد كما أدى إلى ظهور فرق

واتجاهات فكرية جديدة في العالم الإسلامي بسبب اختلافات وجهات النظر بين المسلمين وخاصة في مجال الإمامة.

إن أشهر تعريف للإمامة هو: «إنها رئاسة عامة في أمور الدين (رسائل المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٤) والدنيا وخلافة النبي (ص) في جميع الأمور عدا الوحي (رئيس السادات، ص ٧٦) وفقاً لهذا التعريف سيكون للإمام حق التدخل في الشؤون الاجتماعية والسياسية وبذلك ستكون الإمامة واحدة من أركان الإسلام الرئيسية على الرغم من وجود خلاف حول مكانة الإمامة فمثلاً هل الإمامة بحث فرعي وفقهي أم كلامي وعقائدي؟ اعتبر اهل السنة هذا البحث فقهيّاً فيكون الإمام في الحقيقة خارجاً من حقل النشاط السياسي والاجتماعي أما بعض الفرق الأخرى فقد عدّوا الإمام خليفة ومنصوباً من قبل الله ورسوله (ص)، وبذلك ستكون معتزلة كمعتزلة النبي (ص)، أما الامامية والمعتزلة فرغم أنهما إعتبرا الإمامة من أصول الدين لا من فروعها، إلا أنهما يختلفون في كثير من الأمور نذكر بعضاً منها:

أول أمر ينبغي التعرض له هو أن المعتزلة على الرغم من إيمانهم بالنبوة وأهميتها إلا أنهم لم يعدوها من أصولهم مع أنهم اعتبروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد والمثلة — والتي لها درجة أقل أهمية بالنسبة إلى النبوة — من الأصول، والسبب في ذلك أن المعتزلة يعتقدون أن النبوة داخلية في بحث العدل وذلك من باب اللطف، فمع وجود بحث العدل لا يبقى مبرر لإفراد النبوة في بحث مستقل (رسائل المرتضى، ج ١، ص ١٦٥).

الملاحظة الثانية؛ أن جميع أصول المعتزلة تدور حول التوحيد، فإن العدل والمثلة والوعد والوعيد كلها مرتبطة بالله تعالى والتوحيد، ما عدا أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو خارج من هذه الدائرة، فإنه ناظر إلى العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وسائر الامم، خاصة إذا اعتبرنا هذا

شيئاً فشيئاً، فعلى سبيل المثال اعتبر الشيخ المفيد العقل والشرع أساساً في بحث الإمامة، وجاء بعده الشيخ الطوسي واستدل بالعقل على ضرورة الإمامة رغم أنه استفاد أيضاً من الأدلة النقلية والشرع. ولكن بعد ذلك بمدة جاء العلامة الحلي وبنى الإمامة على أساس العقل واعتبر الاعتماد على الشرع في هذا المجال دوراً ولهذا يمكن أن يقال أن الامامية قد تأثروا باتباع الاتجاه العقلي في بغداد وخاصة المعتزلة وبالطبع لا ينبغي إغضاء الطرف عن دور الأسرة النوبختية في هذا المجال، فقد كان أبناء هذه الأسرة من أصحاب الاختصاص في مختلف العلوم وكانوا يعتبرون في مجال العلوم العقلية والبحوث الكلامية من علماء الشيعة الكبار (المفيد، أوائل المقالات، ص ١٤٤؛ اعيان الشيعة، ج ١، ص ١٣٥)، حيث انتشر الاتجاه العقلي بواسطتهم بين الشيعة.

ولقد كانت الأبحاث الأخرى ذات الصلة بالإمامة محلاً لخلاف شديد بين الإمامية والمعتزلة؛ فالإمامية يؤمنون بأن الإمام خليفة ومنسوب من جانب الله ورسوله لأنه يجب على الله — وفقاً لقاعدة اللطف — أن يختار إماماً لهداية البشرية، ولهذا وضع الإمامية للإمام الذي يحمل هذه الرسالة الخطيرة شروطاً منها العدالة (الحلي، الكافي، ص ٩٢) والأعلمية (الحلي، ص ١٠٠) والعصمة (رسائل المرتضى، ج ٢، ص ٢٠) والمعجزة (رسائل المرتضى، ج ١، ص ٢٨٣) والأفضلية (الحلي، ص ١٠٠). أما المعتزلة فقد رفضوا هذه الشروط واشتروا في الإمام العمل بالكتاب والسنة والعدالة والایمان كما رجحوا الإمام القرشي على غير القرشي (شرح الازهار، ج ٤، ص ٥١٨)، وإن لم يصروا على ذلك لكن لم يرفضوه أيضاً إلا أن البعض أوجب تقديم غير القرشي (شوقي، ص ٨٦) وأما العصمة فقد جعلوها مختصة بالكبار دون الصغائر (الحلي، ص ١٠١) في حين اعتبرها الإمامية مطلقة وشاملة لجميع أنواع الذنوب (رسائل المرتضى، ج ٣، ص ٣٢٦) وفي

الاصل سياسياً لا عقائدياً، أما منزلة الإمامة فهي من نقاط الخلاف بين المعتزلة والإمامية، فإن الإمامية اعتبروها من أصول عقائدهم وفي منزلة النبوة (الطوسي، شرح جامع تجريد الاعتقاد، ص ٢٣)، لكن المعتزلة - وعلى الرغم من الأهمية البالغة للإمامة - إلا أنهم لم يعتبروها من الأصول حتى يمكن أن يقال أن المعتزلة يختلفون في الإمامة مع الإمامية اختلافاً جوهرياً، وهم أقرب في هذا المجال إلى أهل السنة (جعفریان، ص ١٣٢) حيث نزلوا الإمامة إلى مستوى مجرد القيادة الشرعية للأمة الإسلامية (مادلونك، مكتب ها وفرقه های اسلامی، ص ١٣٥).

إن كلاً من الإمامية والمعتزلة يؤمنون بضرورة وجود الإمام، إلا أن المعتزلة ينظرون إلى المسألة نظرة مصلحية، بمعنى أن الأمة لها دور رئيس في اختيار الإمام، وإن تقدم المفضول على الفاضل أمر جائز فيما لو اقتضت مصلحة المجتمع ذلك (عبدالرحمن سالم، ص ٨٦) كما نراهم يعتقدون بعدم ضرورة نصب الإمام من جانب الله تعالى، ومن جهة تاريخية لم يقيم النبي (ص) باختيار خليفة له (القاضي نعمان، دعائم الاسلام، ج ١، ص ٣٩) وبهذا رفضوا نظرية الإمامية حول مسألة اختيار مصداق الخليفة من قبل النبي (ص) (عبدالرحمن سالم، ص ١٣٢) لأنه يستلزم إبطال خلافة الخلفاء المتقدمين على علي (ع) وهذه المسألة من أبرز المسائل الخلافية بين المعتزلة والإمامية (معروف الحسني، ص ٢٧٧). ثم إن المعتزلة قد اختلفوا فيما بينهم حول نصب الإمام، فذهب معتزلة البصرة إلى أن نصب الإمام يجب أن يكون بنص من الله، بينما ذهب معتزلة بغداد إلى إيجابه بحكم العقل، أما الإمامية فقد أرجعوا وجوبه إلى العقل والشرع معاً (الطوسي، الاقتصاد، ص ١٨٣).

لقد أولى الإمامية للإتجاه العقلي اهتماماً كبيراً، بيد أنه إلى ما قبل الغيبة كان الإهتمام بالدرجة الأولى منصباً على الأحاديث والروايات وبعد ذلك أخذ الإهتمام بالعقل يزداد

هذه الصدد آمن البعض بتأثر المعتزلة بالإمامية في مسألة الإمامة على الرغم من عدم قبوله لتأثر المعتزلة بالإمامية بصورة عامة (صباحي، نظرية الإمامة، ص ٤٥٧).

من جانبنا، يمكن أن يقال إن المعتزلة قد تأثروا بالإمامية في هذا المجال، لأن المعتزلة (البصريون) كانوا في بادئ الأمر مختلفين اختلافاً كبيراً مع الإمامية حول عقيدة الإمامة حيث أنكروا النص الذي يؤمن به الشيعة فقد أنكروا أدلة الشيعة في هذا الموضوع مثل وصية النبي (ص) المرتبطة بخلافة علي (ع)، ودلالة حديث الغدير والمترلة على إمامته (ع) ودلالة تعبير (صالح المؤمنين) في القرآن على إمامته، إلى غير ذلك، وقاموا بمناقشة هذه الأدلة في كتبهم (عبدالرحمن سالم، ص ٩٨). فقد ناقش القاضي عبدالجبار — استاذ السيد المرتضى — في كتابه (المغني) مسألة النص والإمامة عند الشيعة، ومع وجود كل هذه الخلافات بين الإمامية والمعتزلة إلا أن الفرقة البغدادية من المعتزلة كانت أقرب إلى الشيعة، فمثلاً يمكن اعتبار الاتجاه لتفضيل علي (ع) على الخليفة الثالث أحد موارد تأثر المعتزلة بالشيعة (جعفریان، ص ٥٧) ولقد جوز البغداديون تقديم المفضل على الأفضل (المصدر، ص ١١٦) حتى أن أحد المعتزلة وهو علي بن عيسى الرماني كان يطلق عليه عنوان (معتزلي شيعي) فقد عدّ علياً (ع) أفضل الناس بعد رسول الله (ص)، لكن المعتزلة على الرغم من تفضيلهم لعلي (ع) على أبي بكر إلا أنهم اعتبروا تقديم الأخير على غيره أمراً لازماً وذلك مراعاة لمصلحة المجتمع ولكن على أي حال يمكن الحديث عن تأثر المعتزلة بالإمامية.

على الرغم من وجود شواهد على التأثير المتبادل بين المعتزلة والإمامية في بعض الأمور، إلا أن البعض أنكر تأثر المعتزلة بالإمامية واعتبر التأثير من طرف واحد (قاضي عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧) فيما قام البعض الآخر بتبرير تأثر المعتزلة وقالوا أن معتزلة بغداد كانوا شيعة

(صباحي، في علم الكلام المعتزلي، ص ٢٦٢) وبهذا قد أخرجوا هذه الفرقة من مذهب الاعتزال ولكن حتى لو قبلنا بكونهم شيعة فيمكن أن نقول — بلحاظ ماضيهم الاعتزالي — إن هؤلاء المعتزلة قد صاروا شيعة بسبب تأثرهم بالفكر الشيعي.

يوجد هناك خلاف كثير بين المعتزلة والشيعة في مجال طريق إثبات الإمامة أما المعتزلة فقد تمسكوا بطريق الشورى أو اختيار المسلمين أما الشيعة فقد آمنوا بوجود نص على جميع أئمتهم (ع) وقد رفض المعتزلة النص على علي (ع) وأبي بكر والعباس (عبدالرحمن سالم، ص ٩٣) على الرغم من تقبل بعض المعتزلة من أمثال القاضي عبدالجبار وابي علي الجبائي — نوعاً ما — نص الإمام على من بعده فقد قال القاضي — ومعه ابوهاشم — يمكن للإمام أن يوصي بأمور تتحقق بعد موته إلا أن وصيته تنفذ بعد موته كما قبل أبو علي عهد الإمام لما بعد موته بشرط رضى جماعة المسلمين حتى لو كانوا خمسة أشخاص (عبدالرحمن سالم، ص ٩٤ و ٩٥). وقد ذهب المعتزلة إلى عدم اعتبار الخرج والثورة سبباً لجواز الامامة بل الإمام يكون بنفسه واجداً لشروط الإمامة وهذا الرأي بالطبع متعارض مع أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة إذا اعتبرنا هذا الأصل نظرية سياسية واجتماعية.

و من الشروط الأخرى التي اعتبرها المعتزلة في الإمام، الشروط المكتسبة كالاجتهاد حيث عدّوه شرطاً هاماً للإمامة، حتى لقد تردد بعضهم في إمامة غير المجتهد في حالة فقدان الإمام المجتهد (إمام أحمد المرتضي، شرح الازهار، ج ٤، ص ٥١٨) والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو من الذي وضع شرط الاجتهاد أولاً هل هم الإمامية أم المعتزلة؟ مع الأخذ بعين الاعتبار تقدم المعتزلة في مجال الأبحاث العقلية واشتراط الاجتهاد، يمكن أن يكون الإمامية قد تأثروا بهم في هذه المسألة واعتبروا الاجتهاد للفقيه والعالم الديني أمراً ضرورياً (الانتصار،

لها مصاديق أخرى كالحوارات العلمية - المصحوبة بحالة من المنافسة - التي كانت تُدار بين علماء الفرق المختلفة رغم أن هذه المنافسة كانت تنجرّ في بعض الأحيان إلى حصول نزاعات ولكن على أي حال كانت هذه العلاقات والحوارات قد وفرت ظروفاً مناسبة لحصول تطورات علمية حيث ساعد هذا الجو المناسب على إزدهار الثقافة الإسلامية وسنقتصر في هذا المجال على دراسة التأثير الفكري المتبادل بين الإمامية والمعتزلة في علم الكلام والفقه والأصول.

١-٣-١ علم الكلام

يتعرض علم الكلام إلى البرهنة على الأبحاث العقائدية والأفكار الدينية والرؤى الكونية وبيانها وإيضاحها ولقد قام علماء الدين في هذا الصدد ببيان الدين وخاصة بالإجابة على التساؤلات الملحة وذلك عن طريق الإستعانة بالأفكار العقلية، لأن التساؤلات عادة ما تطرح بصورة ما وراء الدين ووفقاً للمعايير العقلية لذا لجأ علماء الدين إلى الإستعانة بالأبحاث العقلية للتمكن من الإجابة عن تلك التساؤلات، بينما كان حفاظ القرآن أو القراء ما زالوا يفسرون الإسلام بصورة تقليدية، لكن مع بداية البحوث العقلية صار هؤلاء أيضاً من أهل الفتوى والنظر ومن ثم تكاملت عملية الإستنباط بصورة تدريجية فوجد الفقه والفقيه وبهذا وقف المعتزلة العقليون في وجه القراء فيما حمل القراء شيئاً فشيئاً عنوان الفقهاء واستمروا على نهجهم (لنكرودي، ص ٢٠٩ و ٢١٠) والذين تبنا فكرة تأثير الإمامية بالمعتزلة استدلووا على ذلك ببعض الأبحاث الكلامية كالتجسيم والتشبيه والجبر والقدر (جواد، ص ١٣٩ إلى ١٤١) حيث اعتقدوا أن بعض الشخصيات الإمامية كانت تؤمن بالتجسيم والتشبيه وغيرها ثم تخلوا عن هذه العقائد فيما بعد.

وهنا يوجد بحثان أحدهما: تأثير الإمامية بالمعتزلة في بعض البحوث الكلامية كالتجسيم والتشبيه، والآخر: التأثير في أصل

ص ١٩١ و ٢٤٦) ويمكن عد الإمامية سابقين في هذا المجال، حيث اعتبروا العلم أو الاجتهاد شرطاً في الامام (الطوسي، الاقتصاد، ص ١٩٧) ولكن لم تكن حاجة ملحة لطرح هذا الموضوع في عصر الحضور، أما بعد الغيبة وحصول حاجة ملحة، لدخول علماء الشيعة في مختلف الميادين تم طرح مسألة الاجتهاد في الفقه والأصول (الطوسي، النهاية، ص ١٠) حيث تمت صياغة هذين العلمين صياغة عصرية.

١-٣-٢ التأثير المتبادل في مجال العلوم

إن من أهم الأبحاث هو التأثير المتبادل في مجال العلوم، فإن القوة الفكرية تعد أهم بُنية من البنى التحتية لكل فرقة، لأن مسار التطورات الفكرية للمجتمع متوقف عليها ومن جهة أخرى فإن التجديد العلمي إنما يتحقق على أثر التبادل بين أصحاب الفكر، ولا يمكن لأي جماعة أن تتكامل علمياً بمعزل عن مسار العلوم، فإن أي كتابة أو تبادل فكري أو حوار علمي له أثر بالغ في هذا المجال. وفي عصر البويهيين كانت الأرضية مهيأة جداً للتجديد العلمي وللتبادل الفكري بين العلماء خاصة وقد كانت جماعات عديدة موجودة في بغداد كالإمامية والزيدية والمعتزلة والحنابلة والحنفية والأشاعرة، وعلى الرغم من وجود نزاعات عديدة لكن كانت هناك حوارات علمية أيضاً.

ومن جهة أخرى كانت هناك علاقات قائمة بين علماء الإمامية وسائر الفرق حتى كان بعض الإمامية تلامذة أو أساتذة لغير الإمامية ولم يكن يعتبر هذا الأمر أمراً سيئاً بل على العكس كان متعارفاً وشائعاً فعلى سبيل المثال كان السيد المرتضى تلميذاً عند القاضي عبد الجبار (لنكرودي، ص ٢٤٠) كما كان السيد الرضي تلميذاً عند أبي إسحاق المالكي حيث تعلم عنده القرآن. (السيد الرضي، المجازات النبوية، ص ٧ و ٢٩) ولم تقتصر هذه العلاقات على التعلم والتعليم بل كان

علم الكلام. ففي الأول يكون للإمامية أفكار كلامية بنفس هذه الطريقة والأسلوب ولكنهم تأثروا في بعض البحوث بالمعتزلة وفي الثاني يكون الإمامية ورثة علم الكلام المعتزلي من دون أن يكون لهم مدرسة كلامية خاصة (واط، فلسفة وكلام إسلامي، ص ١٤) وقد كان هذا البحث مطروحاً منذ القرن الرابع الهجري من قبل بعض العلماء وخاصة علماء المعتزلة حيث قام علماء الإمامية بالتصدي لذلك فقد ألف الشيخ المفيد مثلاً كتاباً لبيان عدم تأثر الإمامية بالمعتزلة، كما قام في نفس الكتاب بنقد الفكر المعتزلي (أوائل المقالات، ص ٦) وقد تمسك الإمامية بمئات الروايات المروية عن الأئمة (ع) والمتعلقة بالعقائد الكلامية للشيعة الذين أولوا اهتماماً كبيراً بالأدلة العقلية واستطاعوا بذلك إثبات استقلال الإمامية في البحوث الكلامية. (جعفریان، ص ٩)

أما فيما يتعلق بأصل علم الكلام فالملاحظ أن البحوث الكلامية كانت متداولة بين المسلمين منذ العصر الأول إلا أنها لم تكن مطروحة كبحوث لعلم مستقل، وأما الإستناد إلى الروايات الحاوية لمضامين كلامية لا يعد دليلاً على وجود هذا العلم في ذاك العصر بل يمكن عده دليلاً على أن العديد من التساؤلات والغموض الحالي كان موجوداً في الماضي وأن علماء الإسلام كانوا يبذلون جهودهم في سبيل الإجابة عنها وإزاحة الغموض وبعد ذلك وبصورة تدريجية تأثر علماء الإسلام بالأفكار الأخرى، فاستخدموا علم الكلام كوسيلة للإجابة على التساؤلات العقائدية.

أما المعتزلة فبسبب اهتمامهم الشديد بالأبحاث الكلامية وخاصة محاولة دراستها من منظور عقلي، فقد قاموا بترتيبها بصورة منظمة وعرضها بصورة علم مستقل وقد ولربما تأثروا في هذا الأمر بالآخرين (لنكرودي، ص ١٣٧).

إنما كان المعتزلة أول فرقة من بين المسلمين اهتمت بعلم الكلام اهتماماً شديداً، إذ مع ملاحظة المراجع التاريخية التي

بين أيدينا يمكن أن نقول إن الإمامية قد استفادوا من الأبحاث الكلامية، إلا أنهم قاموا في القرون المتأخرة بالاستفادة من علم الكلام المعتزلي.

بسبب وجود العلاقات الحميمة بين المعتزلة والإمامية في بعض الفترات ووجود التزعات الشيعية لدى بعض المعتزلة (جعفریان، ص ١٠) كل هذا أدى إلى تأثر الإمامية بالمعتزلة إلا أنهم أخذوا وبذكاء تلك الأبحاث التي كانوا يحتاجونها لإثبات معتقداتهم فمثلاً أخذوا قاعدة اللطف ووظفوها في إثبات العديد من العقائد الشيعية (لنكرودي، ص ٤١) فيما رفضوا سائر الأبحاث العقلية الزائدة خاصة وأن المعتزلة كانوا محرومين من تلك الروايات التي أخذها الإمامية من أئمتهم (ع)، وإذا قيل أن من المحتمل أن يكون أئمة الإمامية قد أخذوا شيئاً من العلوم من علماء المعتزلة المعاصرين لهم، فلا بد أن نقول أنه يستحيل أن يتأثر أئمة مثل السجاد (ع) والصادق (ع) بالمعتزلة وحتى لا يوجد أي شاهد على ذلك خاصة وأن المعتزلة كان لهم في هذا العصر تعاون مع بني أمية (لنكرودي، ص ٤٣) وعلى العكس هناك احتمال كبير أن يكون المعتزلة قد أخذوا العلم من الأئمة (ع)، كما نرى في الحوار الذي جرى بين الإمام الصادق (ع) وواصل حيث يمكن اعتباره نموذجاً على استفادة المعتزلة من الأئمة (ع)، (أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، ص ٣٣؛ قاضي عبد الجبار، فصل الاعتزال، ص ٢٣٩)، كما يمكن الإشارة إلى مناظرة الإمام الصادق (ع) مع بعض المعتزلة ومناظرة هشام بن الحكم مع عمرو بن عبيد وأبي الهذيل (كليني، أصول الكافي، ج ٥، ص ٢٣ — ٢٧؛ مسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٣١٣).

١-٣-٢ علم الفقه

اقتبس علم الفقه من علم الحديث حيث كان علماء الإسلام يستعينون بالروايات والأحاديث النبوية للإجابة على أسئلة

الفقه من مجرد نقل حديث وروايات الأئمة وقام بصياغة الفقه مع آرائه ونظرياته الخاصة، وذلك بالإعتماد على العقل والقواعد الضرورية وبالتالي وجد أسلوب علمي لفهم الروايات وقد أدى كتابة الكتب الأصولية إلى تفوق هذا الأسلوب الجديد على الجو الحاكم آنذاك وعلى الرغم من وجود تيار قوي كان يدافع عن الأسلوب التقليدي القديم كان يؤكد على اتباع الحديث تأكيداً شديداً فيما كان هناك تيار آخر يؤكد على الأسلوب العقلي ويدعو إلى ترك الأسلوب التقليدي إلا أن الشيخ المفيد اتخذ اسلوباً معتدلاً فقد أكد على استخدام العقل وقام برد الأحاديث المخالفة له كما وقف في وجه التيار الذي يؤكد على اتباع الحديث حتى قام بنقد ابن الجنيد وآلف كتباً في رد آراءه، والتي منها اعتماد ابن الجنيد على القياس حيث قام الشيخ المفيد برفض هذا الرأي ورده. (كرجي، ص ١٤٠)

لقد قام المفيد بالجمع بين الأخبار المتعارضة ورفض حجية أخبار الآحاد، كما خطى خطوة كبيرة في تدوين أصول الفقه في سبيل تطوير الفقه، ومن جهة أخرى قام بتأسيس الفقه المقارن حيث كتب كتاباً بعنوان: «الإعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام» (كرجي، ص ١٤١ و ١٤٢)، فمع كتابة كتب الفقه المقارن تم فتح أفق جديد للتبادل الفكري بين فرق الشيعة وأهل السنة ولقد دافع المفيد في بعض الحالات بشدة عن الاتجاه التقليدي فمثلاً أخذ على ابن الجنيد مزجه لآراء الشخصية مع الروايات مما أدى إلى أن تفقد كتبه وآثاره قيمتها وحجيتها (كرجي، ص ١٤١).

دخل الفقه الإمامي - بعد الشيخ المفيد - مرحلة جديدة من التطور وذلك على يد تلميذه البارز الطوسي حيث أدت جهوده إلى تكامل وازدهار الاجتهاد، مما أدى إلى استقلال الاجتهاد الإمامي عن اجتهاد أهل السنة ومما قام به الشيخ الطوسي أن أكمل تعريفات أبواب الفقه،

الناس المتعلقة بالأحكام وآداب الإسلام وبالنسبة للاجتهاد فلم يجد الإمامية حاجة لممارسة الاجتهاد في الأحكام بسبب وجود الأئمة (ع)، أما أهل السنة فقد قاموا منذ البداية بالإعتماد على اجتهاد الصحابة وعلماء الدين وفي القرن الثالث الهجري وبعد ابن حنبل تم سد باب الاجتهاد وصارت المذاهب الأربعة هي المذاهب الرئيسية حيث لا يتم بعد ذلك إلا كتابة شروح وفقاً لتلك المذاهب الأربعة أما الإمامية فقد واجهوا في القرن الرابع الهجري مشكلة عدم امكان الارتباط المباشر بقادتهم الدينين ولذلك اعتبر علماء الإمامية الاجتهاد أمراً ضرورياً وكان أول من وضع اللبنة الأولى للاجتهاد الشيعي هو ابن عقيل العماني ومن بعده ابن الجنيد الإسكافي. (كرجي، ص ٣١٧)

لم يعر المعتزلة أهمية للأبحاث الفقهية على خلاف الفرق الأخرى وصوبوا جل اهتمامهم على الأبحاث الكلامية. الفرق الأخرى المتنازعة وكانت تهتم اهتماماً كبيراً بالأبحاث الفقهية والقانونية، و كان سبب عدم اهتمام المعتزلة بهذه الابحاث هو عدم المساعدة على زيادة قوة أهل السنة و نفوذهم، (لنكرودي، ص ١١٥)

و من هذا المنطلق يمكن أن يقال إن الإمامية قد فاقوا المعتزلة في الإهتمام بالفقه ولكن ينبغي الإنتباه إلى أن اهتمام المعتزلة بالأبحاث العقلية والأصولية ترك أثره على الفقه أيضاً مما أدى إلى تطور الفقه في ذلك العصر فمثلاً كان ابن ابي عقيل - الذي كان معاصراً للكليني ومن شيوخ ابن قولويه (٣٦٩ هـ) - أول من هذب الفقه وطبقه على القواعد الأصولية حيث أدى إلى انتشار الفقه بمعناه المصطلح (كرجي، ص ١٣٧) ثم جاء بعد ذلك - وبصورة تدريجية - فقهاء شيعة آخرون من أمثال ابن الجنيد وأكملوا تلك المسيرة.

لقد كان الشيخ المفيد واحداً من أهم تلاميذ ابن الجنيد حيث بذل جهوداً - هو والفقهاء المعاصرون له - لإخراج

١-٣-٣- علم أصول الفقه

استُخدم علم الأصول في القرون المتأخرة بهدف اعداد قواعد تساعد على فهم أكثر نظماً للأحكام الإسلامية المأخوذة من الروايات وقد قام هذا العلم بالاستعانة بالعقل وعلم المنطق مما أدى إلى تنظيم الفقه وقد قام علماء الإسلام بتأسيس هذا العلم من دون اقتباسه من الأمم الأخرى رغم أن الظروف الثقافية والسياسية — خاصة وجود الاتجاه العقلي — لم تكن خالية من تأثير، إلا أن أساس هذا العلم من ابداعات المسلمين ولكن من كان من بين المسلمين سباقاً إلى إبداع هذه الطريقة في الاستنباط؟ ذهب البعض إلى أنه على الرغم من إبداع أهل السنة لعلم الأصول، وسبقهم للشيعة في تأليف كتاب متكامل في هذا العلم، لكن لا يمكن عد الإمامية تابعين لهم، لأن الإمامية قد سبقوهم في وضع الأبحاث الأصولية (الطوسي، عدة الأصول، مقدمة، ج ١، ص ٥٨) فيما ذهب أهل السنة إلى اعتبار الشافعي مؤسساً لعلم الأصول، كما كان أرسطو بالنسبة لعلم المنطق، والخليل ابن احمد بالنسبة لعلم العروض، فمن وجهة نظرهم بما أن الأئمة كانوا — كالنبي (ص) — متكفلين بتفسير القرآن والسنة وبيانها لأتباعهم الإمامية، لذا لم تكن لدى أتباعهم حاجة لعلم الأصول، إلا أن حاجة أهل السنة للإجابة على التساؤلات الجديدة أدى إلى اهتمامهم بهذا العلم بصورة أسرع، ولهذا كان الشافعي مؤسساً لهذا العلم، إلا أن البعض رفض هذا الرأي فإنه إن كان المقصود البحث عمّن أبداع هذا العلم فكلام أهل السنة مرفوض جملة وتفصيلاً، فمما لا شك فيه أن هذا العلم قد تأسس في عصر أئمة الشيعة وتلامذتهم، حتى لقد كان له نوع من الوجود في عصر النبي (ص) (عدة الأصول، المقدمة، ج ١، ص ٥٨) فعلى سبيل المثال قال النبي (ص) لابن مسعود: «اقض بالكتاب والسنة إذا وجدتهما فإن لم تجد الحكم فيها اجتهد رأيك» (كراجكي، كثر الفوائد، ص ٢٩٦؛ عدة الأصول، ج

(كرجي، ص ١٧٥) وأثبت بذلك لكثير من المخالفين عمق الفقه الإمامي وميزته الرفيعة حيث أشار في مقدمة كتابه المبسوط إلى أنه بسبب طعن المخالفين على الإمامية بانهم تركوا تفريع الفروع واكتفوا ببيان الأحكام المنصوصة قام بتأليف كتاب (المبسوط) حتى يعلموا أن الإمامية باستطاعتهم استنباط جميع المسائل بواسطة الإعتماد على الأحاديث ولا حاجة لهم إلى القياس (طوسي، المبسوط، ج ١، ص ٢) على الرغم من أن ابن ادريس قام بنقد الطوسي وقال إن كتابي الطوسي أي (المبسوط) و(الخلاص) مملوءان من فقه الجمهور (لنكرودي، ص ٥). وقد كان التطور الفكري الذي حصل بين بعض فقهاء وعلماء الإمامية قد تأثر من علاقاتهم مع المعتزلة واصحاب الاتجاه العقلي، ومن الظروف السياسية والاجتماعية لذلك العصر، حيث كان الامامية يعيشون في عصر الغيبة الكبرى فقد انقطع الإتصال المباشر للناس وعلماء الإمامية مع الإمام مما أدى إلى وقوع مسؤولية الهداية الدينية والإجابة عن التساؤلات الفكرية على عاتق العلماء، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة الإجتهد بصورة جادة وفي هذا المجال ينبغي أن يقال إن هذا التطور لم يكن نتيجة التبادل الفكري بين الإمامية والمعتزلة فحسب، بل كان للظروف السائدة في بغداد والإرتباط مع علماء أهل السنة دور بالغ الأهمية.

و المسألة الأخرى هي المستمسكات المعتمدة في عملية الاستنباط والتي أدت إلى حصول تطور في هذا المجال فمثلاً تم نوعاً ما تقبل العقل والإجماع كدليلين (الانتصار، ص ٨٠). مع أنه إلى ذلك الوقت كان الكتاب والسنة الأدلة الوحيدة للأحكام والمعارف وقد تأثر الإمامية في هذه المسألة بالمعتزلة رغم أن هذا التأثير كان ضئيلاً جداً من الناحية العملية إلا أن إضافة هذه الأدلة المؤثرة في الإجتهد كان خطوة كبيرة يمكن اعتبارها مصداقاً من مصاديق التأثير الفكري.

الصدور. (شريف، تاريخ فلسفه در اسلام، ج ١، ص ٢٨٨) أما الامامية فلم يوافقوا المعتزلة في هذا الأمر حيث قبلوا حجية الخبر الواحد ولكن بعد ارتباطهم بالمعتزلة - وخاصة البغداديين منهم - قبلوا التوجهات العقلية واستخدموها في علم الكلام والفقه والاصول ولذلك رفض بعض علماء الإمامية في بغداد حجية الخبر الواحد، وخالفوا بذلك الظاهريين (المحدثين والخباريين) من الإمامية فعلى سبيل المثال رفض السيد المرتضى حجية الخبر الواحد كما استخدم الأدلة الأصولية اللفظية والعقلية في عملية الاستنباط. (كرجي، ص ١٤٤)

و قد قبل الإمامية الاستصحاب بسبب وجود نص عليه ورفضوا القياس والاستحسان والمصالح المرسلة، فيما احتاطوا في سد الذرائع احتياطاً شديداً. (لنكرودي، ص ١٠) كما قبلوا الدليل العقلي في عملية الاستنباط الفقهي بناء على أساس الحسن والقبح العقليين ولكن جعلوا حجية استخدام الدليل العقلي بعد اليأس من وجود النص. ومما قام به الإمامية تغيير رتبة العقل فقد اعتبره المعتزلة في الدرجة الأولى ولهذا عُرفوا بالعقلانيين الإسلاميين بينما نزل الإمامية الدليل العقلي من الدرجة الأولى إلى الدرجة الأخيرة حيث جعلوه في قاعدة هرم العلوم والثقافة الإسلامية مما يدل على اختلاف منزلة العقل عند الفريقين. وفي الحقيقة قبل الإمامية الدليل العقلي بصورة نظرية، لكن احتاطوا عملياً في استخدامه في الفقه احتياطاً شديداً حتى يمكن القول بأنهم قد تركوه جانباً.

يعتمد الإمامية على الأدلة الأربعة (الكتاب والسنة والإجماع والعقل) لأثبات وتوثيق الأحكام الإسلامية. لكن ينبغي التنبيه إلى أن الدليلين الأولين واقعان في عرض أحدهما الآخر وفي درجة واحدة أما الإجماع والعقل فهما في درجة أقل من درجة الكتاب والسنة، أما الإجماع فقد قبله الإمامية بشروط، فمثلاً ينبغي أن يكون الإجماع كاشفاً عن وجود المعصوم ودخوله في الإجماع (الذريعة، ج ٢، ص ٦٠٥؛

١، ص ٦٠) وإن كان المقصود كشف القواعد وتطبيقها في مجال الاستنباط فحينئذ قد يمكن اعتبار الشافعي سابقاً في بعض المسائل، لكن لا يمكن تعميم ذلك لكل علم الأصول (عدة الأصول، المقدمة، ج ١، ص ٥٨).

و على أي حال، رغم أن (كتاب الرسالة) ليس تأليفاً لشخص الشافعي، بل تم تأليفه بإملائه وكتابة تلاميذه ورغم أنه ليس كتاباً مختصاً بالأبحاث الأصولية بل يحتوي أيضاً على مسائل فقهية، لكنه كان أول تأليف في مجال علم الأصول بين المسلمين ومن الجدير أن يعد الخطوة الأولى لهذا العلم وهذه مسألة طبيعية جداً باعتبار تحقق حاجة أهل السنة لهذا العلم بصورة أسرع وقد كان لهذه الحاجة دور رئيس في تطور علم الأصول.

والذي تجدر الإشارة إليه أن أهل السنة مدينون أيضاً للمعتزلة في كتابة هذا الكتاب والكتب الأخرى ذات الصلة، لأن المعتزلة كانوا سابقين في بعض المسائل العقلية المستخدمة في الفقه والكلام والأبحاث الدينية ومما لا شك فيه أن علم الأصول مقتبس من تلك المسائل كما نرى ذلك في بحث حجية الخبر الواحد وظواهر الألفاظ وحجية الظنون والقطع وغيرها من البحوث التي تعد من بحوث علم الأصول الهامة. (لنكرودي، ص ١٣٧ - ١٣٨) وبما أن وضع هذا العلم كان لأجل الدفاع عن الدين لذلك اختلط منذ البدء مع المسائل الكلامية (كرجي، ص ٣١٢)، وقد قام المعتزلة بتعميم وتجريد مسائل علم الأصول، (لنكرودي، ص ٢٤٠) كما أن الشافعي قد تأثر أيضاً بالمعتزلة بعد سفره إلى بغداد، إذاً المعتزلة هم المؤسسون لعلم الأصول وقد اقتبست سائر الفرق منهم ذلك.

لقد قام المعتزلة بدراسة الدين والمسائل الدينية من نظرة جديدة، وذلك بناء على النزعة العقلية، فمثلاً إذا تطابق الحديث القطعي مع العقل قبلوه، وإذا تعارض معه رفضوه وبهذا سيكون الخبر الواحد غير حجة باعتبار كونه احتمالي

الرسائل العشر، ص ٢٥٥) فيكون الإجماع عند الإمامية منوطاً بوجود قول المعصوم (ع) (ابن زهرة، غنية الزروع، ص ٢٨) وفي الحقيقة ليس للإجماع عند الإمامية حجته بذاته، بل حجية بلحاظ قول المعصوم، أما المعتزلة فلم يضعوا هذه الشروط للإجماع واعتبروا الإجماع نفسه معصوماً (لنكرودي، ص ٢١٧) إذاً إجماع الإمامية يختلف عن إجماع المعتزلة اختلافاً جوهرياً.

ان أول شخص قام بتوبيس الفقه بصورة معينة ورتبه على أساس قواعد أصولية هو ابن أبي عقيل العماني (٣٢٩هـ) حيث قام بإدخال الاجتهاد المصطلح إلى الفقه ونشره بين الفقهاء، ثم قام بعد ذلك ابن الجنيد الإسكافي (٣٨١هـ) بإكمال هذا الدرب، رغم أن طريقته في مماشاة المخالفين في بعض الأمور مثل حجية القياس وبعض الفتاوى النادرة المخالفة لفتاوى علماء الشيعة، أدت إلى نقده نقداً لاذعاً من قبل الشيعة حتى أن الشيخ المفيد والذي كان تلميذاً له قام بنقده وألف في هذا المجال كتاباً مثل: (نقض رسالة الجنيدي إلى أهل مصر) وعلى أي حال فحتى الشيخ المفيد قام بتأليف كتب فقهية ذات توجه عقلي - قد يكون هذا نتيجة تأثره بأستاذه أو بالتيار الفكري المعاصر له - مما أدى إلى إخراج الفقه من مجرد كونه فقهاً حديثاً.

إن أحد الكتب الأصولية المتبقية من تراث الإمامية هو كتاب (الذريعة) للسيد المرتضى (٤٣٦هـ) الذي طرح علم الأصول بصورة مستقلة ومنحازة تقريباً عن علم الكلام وقام بمخالفة الأشاعرة والجماعات الظاهرية من الإمامية وذلك باعتماده الدليل العقلي ورفضه لحجية الخبر الواحد، كما نقل في هذا الكتاب أقوال الشافعية والمعتزلة من أمثال أبي علي وأبي هاشم الجبائين وبعض الفقهاء الآخرين وقام برفضها أو قبولها مع ذكر الدليل على ذلك (الذريعة، ج ١، ص ٢٨٤)، ثم جاء بعده الشيخ الطوسي وألف كتاباً أصولياً آخر سماه (عدة

الأصول) و يعتبر ثاني كتاب مفصل ومتناسق ومتكامل للشيعة في هذا المجال وقد ذهب البعض إلى القول إن الطوسي قد تأثر في هذا الكتاب بالمعتزلة وقد كان هذا الرأي نتيجة مقارنة بين كتاب الطوسي وكتاب (المعتمد) لأبي الحسن البصري المعتزلي (٤٣٦هـ) الذي كان معاصراً للطوسي وقد توفي ٢٤ عاماً قبل وفاة الطوسي، (لنكرودي، ص ٥) وبهذا يمكن اعتبار كتاب (المعتمد) أساس علم الأصول حيث ترك أثره على القاضي عبد الجبار من ناحية وعلى السيد المرتضى - إما بواسطة القاضي أو بصورة مباشرة - في كتابه (الذريعة) من ناحية أخرى ثم جاء الطوسي وخطى خطوة أخرى في كتابه (عدة الأصول) وفي النهاية خطى السرخسي خطوة هامة جداً حيث ألف كتاباً أكثر اتقاناً مما كتبه العلماء الذين جاؤوا قبله. إذاً بسبب العلاقة بين الإمامية والمعتزلة خاصة بعد مجي البويهيين ازداد التبادل الفكري بين الفريقين مما أدى إلى إيجاد الأرضية للتأثير المتبادل فيما بينهما. وقد لاحظنا نماذج من هذا التأثير المتبادل في مختلف العلوم حيث رأينا تأثير الإمامية في اهتمامهم بأصول الفقه وتأليف الكتب الفقهية المنظمة والفقه المقارن، ولكن كان لعلماء الإمامية ابتكارات مختلفة في كتابة هذه الكتب مثل تنقية علم الأصول من الأبحاث الكلامية حيث قاموا بخطوة كبيرة في هذا المجال مما يدل على مدى مقدرة علماء الإمامية في مختلف المجالات العلمية.

١-٤ المسائل السياسية والفكرية

لقد مارس علماء الإمامية السياسة في مختلف الفترات وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية، حتى كانوا أحياناً يتعاونون مع رجال السياسة، وقد يقفون في وجوههم أحياناً أخرى فلم يكونوا يتعاملون معهم بنفس الأسلوب بل كانوا يأخذون بعين الاعتبار الظروف العامة ورأيهم الخاص في تلك المسألة الخاصة، ولم يكن علماء الإمامية في عصر الحضور يتخذون

إذن الإمام أو الشخص المعين من قبله في الجهاد لم يكن موجوداً عند الإمامية منذ البداية ولم يشر إلى هذا الشرط سوى بعض المصادر فمثلاً قد ذكر بحث الجهاد في كتاب الهداية للصدوق بإيجاز شديد، ولم يذكر شيء حول جواز الجهاد وعدم جوازه بشرط إذن الإمام (الصدوق، الهداية، ص ٥٩)، ثم تعرض الحلبي في كتابه الكافي إلى هذه المسألة لكنه لم يصرح بشرط أخذ الإذن من الإمام (الحلبي، ص ٢٤٥) أما الطوسي فقد تعرض إلى هذا البحث بصورة أكثر تفصيلاً حيث أكد على ضرورة أخذ إذن الإمام أو الشخص المعين من قبله في الجهاد. (الطوسي، الاقتصاد، ص ٣١٢؛ الرسائل العشر، ص ٣٤١؛ المبسوط، ج ٢، ص ٢؛ النهاية، ص ٢٨٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١١٩).

- المسألة الثانية؛ بحث الخروج وإمامة الشخص الذي يقوم بالخروج: أما الإمامية فقد رفضوا أن يجعلوا الخروج شرطاً في الإمامة فإن الإمام يبقى إماماً سواء قام وثار أم صالح وكانت له علاقات مع الحكام، فإن الإمامة منصب إلهي يعطى للشخص في سبيل هداية الناس رغم أنه يتضمن أموراً سياسية واجتماعية إلا أن سلوك الإمام في هذا المجال يتحدد على أساس الظروف الزمنية الخاصة، ثم إن الإمام منصوب من جانب الله تعالى وقوله وفعله حجة ومعياري لأقوال وأفعال الآخرين.

و قد كان بين المعتزلة والزيدية مشتركات فكرية، لذا نحاول أن نتعرض أولاً لعقيدة الزيدية يؤمن الزيدية أن إمامة الأئمة الثلاثة الأوائل (علي والحسن والحسين) كانت بنص خفي ولهذا فإن إمامتهم مقبولة على أي حال أما إمامة سائر الأئمة فلم تكن بواسطة النص بل الإمام يتعين عن طريق الخروج والدعوة إلى نفسه وقد تحقق هذا الشرط لبعض الأشخاص مثل زيد ويحيى ومحمد ذوالنفس الزكية وشهيد فخ،

آراء مستقلة وذلك بسبب وجود الإمام، أما بعد الغيبة الصغرى فقد أتيحت لعلماء الإمامية فرصة مناسبة حيث قاموا بالتعاون مع البويهيين، رغم أن البويهيين كانوا بحاجة ملحة إلى تعاونهم أيضاً. (كرجي، ص ١٤٧)

فإن المعتزلة كانوا مهادين فقد كانوا متعاونين مع البلاط العباسي سواء في عهد المأمون الذي كان موافقاً لهم في الفكر والرأي وسواء في عهد المتوكل الذي شدد الضغوط على الفكر الاعتزالي فمثلاً أراد المتوكل أن يعين أحدهم في إحدى المناصب. وهو يدل على تعاونهم مع السلطة حتى في عهد المتوكل وفي عهد المقتدر صار محمد بن بحر الاصفهاني حاكم أصفهان (لنكرودي، ص ١٤٩) أما الإمامية فعلى رغم مخالفتهم للنظام الحاكم إلا أنهم كانت لديهم علاقات معهم وذلك لأجل الحصول على النفوذ داخل النظام في سبيل تطويع الحكام أو إعمال النفوذ في داخل الحكومة ولذلك إذا لم تكن هناك حاجة ملحة لهم أو لأتباعهم فلم يكونوا يقتربون من البلاط، أضف إلى ذلك أن تعاون الإمامية كان مبنياً عادة على أساس رضا أئمتهم (ع) وقادتهم، ولذلك هناك نوع تنسيق فيما بينهم أما المعتزلة فإن كل شخص منهم يتحرك على أساس قناعته في التعاون أو عدم التعاون مع الجهاز الحاكم.

نحاول هنا أن نتعرض إلى مسألتين:

- الأولى؛ الجهاد: أما الإمامية فلا يجوزون الجهاد في عصر الغيبة من دون إذن الإمام أو نائبه الخاص والمعين من قبله (منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٦٤) بينما المعتزلة جوزوا الجهاد خاصة وإن جواز الجهاد في العصر محل البحث مستبعد جداً ولم يكن للإمامية تعاون كبير في جهاد الكفار المشركين بسبب صراعاتهم مع الخلافة الأموية والعباسية وعلى الرغم من وجود مسألة الجهاد في كتب الإمامية على نحو الإشارة والتصريح إلا أن هذه المسألة اخذت شيئاً فشيئاً تُطرح بصورة أكثر شفافية. وقد اتضح من دراسة المصادر المتقدمة أن شرط

إذاً كل شخص يقوم بثورة فهو إمام، أما المعتزلة فعلى الرغم من قربهم إلى الزيدية إلا أنهم اختلفوا معهم هنا فقد رفضوا رأي الإمامية حول النص الجلي (الانتصار، ص ٢٦) كما رفضوا رأي الزيدية حول النص الخفي للأئمة الثلاثة الأوائل فيحسب رأيهم لو كان هكذا نص موجوداً لعلم به الصحابة ولم يخالفوه.

يؤمن المعتزلة أن مجرد الخروج لا يمكن اعتباره دليلاً على الإمامة فإن الهدف من الإمامة هو الحفاظ على مصالح الناس، ولهذا يجوز تقديم المفضول على الفاضل فيما لو اقتضت المصلحة. إذاً كل من يمتلك قدرة أكبر على إدارة شؤون المجتمع وكان ذا علم أكثر من الآخرين وكان مقبولاً لدى الأمة فهو الإمام، (رسائل المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٧) وقد أضافوا شروطاً أخرى للإمام. إذاً طريقة تعيين الإمام هي اختيار أهل الشورى وأهل الحل والعقد، والذي يؤدي إلى انصياع الأمة وبيعها كما يمكن اعتبار نص الإمام السابق طريقة أخرى.

يوجد في هذا المجال اختلاف شديد بين الإمامية والمعتزلة ولا يمكن رصد أي نوع تبادل بينهما، فإن النظرة المملوكية للإمامية بالنسبة إلى منصب الإمامة والنظرة الاجتماعية والبشرية للمعتزلة بالنسبة إليه منعت وجود أي نقطة مشتركة أو تبادل فكري بين الفريقين حتى يمكن أن يقال أنهم مختلفون في مفهوم ومكانة الإمام والإمامة، ولهذا فإن واجبات وظروف كل من الجانبين مختلفة عن الجانب الآخر، أما الإمامية فبسبب المتزلة المملوكية للإمام فهم يؤمنون بعلم الغيب والعصمة والنص، بينما لم يشترط المعتزلة في الإمام إلا بعض الشروط من أمثال: العدل والحرية والبلوغ والعقل والاسلام والرجولة والادارة والرأي الصائب. (عبدالرحمن سالم، ص ١٠٩ - ١١٠)

و بعد عصر الغيبة وارتباط الإمامية بالبويهيين وأتباع المذاهب؛ الزيدي من جهة (كمبريج، تاريخ ايران، ج ٤، ص

٢٤٨) وارتباط البويهيين بالأفكار المعتزلة والزيدية من جهة أخرى حدث تبادل فكري في هذا المجال حيث كانت نظرية الفقه السياسي للشيعة متأثرة بالارتباط بينهم وهذه الفرق، وكما تقدم فإن الإمامية قد مروا بعدة مراحل تطور فيها الفكر الشيعي السياسي والفقه، فمثلاً قاموا بالتمييز - في مجال التعامل مع السلطان الجائر - بين السلطان الجائر الشيعي وغير الشيعي وتم تأليف كتاب في هذا المجال، مما أدى إلى أن يخطو الإمامية في هذا العصر خطوة سياسية هامة. قد قام السيد المرتضى ببيان مسألة التعامل مع السلطان الجائر الشيعي بياناً كلامياً وتطبيقياً وقد تمسك في ذلك بالقرآن ونهج البلاغة وأقوال الأئمة (ع) وسيرتهم العملية. (رسائل المرتضى، ج ٢، ص ٩٤)

و قد كان الهدف من الخروج أيضاً هو الوصول إلى سدة الحكم وبالتالي دعم ومساعدة الأتباع، ولكن بما أن الخروج متوقف على هذه النظرة وهي أن الخارجين يختارون لأنفسهم قائداً يمتلك قدرات سياسية ودينية يكون قادراً على الإجابة عن جميع المسائل، إلا أن بحث الخروج والثورة لم يكن متقبلاً لدى علماء الإمامية، ولذا اكتفوا بمرتبة أقل منه وهي التعاون مع الجهاز الحاكم، خاصة وأن السلطان الجائر في ذلك العصر كان من أتباع المذهب الشيعي ولكن على أي حال كانت لديهم علاقة غير مباشرة مع جهاز الخلافة إلا أنه يمكن أن يُطرح في هذا المجال مسألة أخرى وهي دعوى الخلافة من قبل السيد الرضي، إذ أن شعره يدل على رغبته في نيل الخلافة، (السيد الرضي، حقائق التأويل، المقدمة، ص ٢٤) ولكن - على أي حال - كانت للسيد علاقات تربطه بجهاز الخلافة ارتباطاً رسمياً فقد استخلفه بهاء الدولة على بغداد في فترة من الفترات وبعدها صار نقيباً للطالبيين في بغداد وسائر البلاد الإسلامية، حتى لقد أعطي إمارة الحج و رئاسة ديوان المظالم و رئاسة الحرمين، مع أن النقابة وسائر المسؤوليات الأخرى

التواجد والنفوذ الكبيرين لأصحاب هذا الاتجاه، وبهذا استخدم الإمامية الدليل العقلي في فهم الآيات والروايات وإثبات عقائدهم وأفكارهم إضافة إلى إيمانهم بعقل المعاش وقد كان ظهور الاتجاه العقلي قوياً ومفاجئاً بحيث قام البعض كالشيخ المفيد برد الأحاديث المخالفة للعقل فيما اعتمد ابن الجنيد على القياس (كرجي، ص ١٤٠) مما أدى إلى وقوع خلاف بين علماء الإمامية في مدى الاستفادة من العقل ومكانته و صار التيار العقلي تدريجياً محدوداً بالأبحاث النظرية ومن ثم ظهر الصراع بين الإخباريين وأصحاب الاتجاه العقلي.

يمكن أن يقال: إن المعتزلة والإمامية مختلفون في عقل المعاش وبعبارة أخرى لم يصبح الإمامية أداة طيعة بيد الحكومات واصحاب السلطة، بينما ابتعد المعتزلة عن عقل المعاش وقاموا بمهادنة الحكومات (لنكرودي، ص ١٦٠) وحتى صاروا من الأدوات المهمة التي استعان بها الحكام لتنفيذ مخططاتهم فعلى سبيل المثال قام أحمد ابن أبي داود المعتزلي وأبو يوسف القاضي الحنفي بالانخراط في سلك الحكومة العباسية لأجل التصدي لأفكار أهل السنة والجماعة (لنكرودي، ص ١١٦). وقد كان المعتزلة سابقين إلى اعتماد العقل في فهم النصوص الدينية (العروي، مفهوم العقل، ص ٧٩) وقد قاموا بنشر الاتجاه العقلي بين علماء المسلمين، أما الإمامية فقد تصرفوا في البداية بصورة متناغمة مع عقل المعاش، لكن في الفترات اللاحقة انخرفوا عن تلك المسيرة وتواجهوا نحو العقل النظري وذلك لإثبات عقائدهم وأفكارهم بواسطة العقل (العروي، ص ٨٩) لكنهم لم يدخلوا العقل — كالمعتزلة — بصورة كبيرة في عملية الإجتهد- وعلى أي حال- فهم مختلفون في توجهاتهم العقلية.

١-٦- الارتباط الفكري بين الإمامية والمعتزلة

مع ملاحظة ما تقدم يمكن أن يقال: إن المعتزلة في البداية كانوا مبتعدين عن الإمامية من الناحية الفكرية وبعد ذلك وبالتدرج

كانت مناصب حكومية يقوم الخليفة أو الأمير البويهي بنصب الأشخاص فيها؛ وإنه كان لا يترك التعاون والمماشاة مع العباسيين وهذا السلوك الصادر من أحد كبار علماء الإمامية يدل على أنهم صاروا كالمعتزلة حيث تساهلوا في شروط الخلافة، وبعبارة أخرى، كانوا يتسامحون ويتساهلون عملياً.

و من المسائل الأخرى المهمة والتي ينبغي التأكيد عليها مسألة البيعة. فقد آمن الإمامية بأن جواز البيعة متوقف على مشروعية الخليفة وكونه أحق بالخلافة ولهذا لم يجوزوا بيعة حكام الجور ولكن في بعض الأحيان اقتضت مصالح المسلمين أن يبايع الأئمة (ع) الحكام غير الشرعيين وقد برزت هذه المسألة مثلاً في عهد الإمام السجاد واستمرت نوعاً ما بالنسبة للأئمة اللاحقين، كل ذلك بصورة جبرية وفي عهد البويهيين حيث صار الحاكم الجائر شيعياً جَوَّز علماء الإمامية التعامل معهم رعاية لمصالح الشيعة، لكن الملاحظة المهمة هي أن علماء الشيعة بايعوا الخليفة العباسي وكان لهم تعاون مع البلاط العباسي فمثلاً قام السيد المرتضى ببيعة الخليفة العباسي القادر (الذهبي، العبر في خبر من غير، ج ٣، ص ١٤٩) ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أساس الوفاق السياسي للمعتزلة مع الديلمة والإمامية أو كليهما معاً وقد كان هذا الوفاق سر بقاء المعتزلة إلى زمن احتياح المغول.

١-٥- الاتجاه العقلي

لم يكن الإمامية في عهد حضور الأئمة بحاجة إلى الإجتهد ولذلك قد يكون قلة اهتمامهم بدليل العقل سبباً في اعتبارهم في عداد أهل الحديث، رغم أنهم كانوا يؤمنون بعقل المعاش والحياة حيث كانوا يتصرفون على هذا الأساس في مختلف الظروف، لكن بعد الغيبة اضطروا إلى ممارسة الإجتهد ليتمكنوا من الإجابة عن تساؤلات الناس وفي هذا الصدد تأثر الإمامية بأصحاب الاتجاه العقلي وخاصة في بغداد بسبب

واجهوا معاً ظروفاً سياسياً واجتماعية وثقافية، خاصة التطورات الفكرية في العالم الإسلامي ووصول البويهيين إلى السلطة. كل ذلك أدى إلى إعداد الأرضية لارتباط الإمامية والمعتزلة. وسوف نبحث فيما يلي حقيقة هذا الارتباط والشواهد والأدلة التي يمكن أن تقام لإثباته ومن ثم نبحث عن انعكاساته وآثاره.

١-٦-١ توضيح الارتباط

استطاع الشيعة في القرن الرابع من بسط نفوذهم على مساحات واسعة من العالم الإسلامي بسبب الظروف المواتية في ذلك العصر ومن جهة أخرى كان المعتزلة قد حصلوا على نفوذ واسع في العصر العباسي الأول وخاصة في عصر المأمون، إلا أنهم بعد ذلك فقدوا مراكز نفوذهم بسبب تصاعد نفوذ أهل الحديث وخاصة الحنابلة مما أدى إلى أفول نجم المعتزلة وأصحاب الاتجاه العقلي، ومن ناحية أخرى توصل المعتزلة والزيدية إلى نوع من الوفاق مما أدى إلى حصول ارتباط بين المعتزلة وفئة من الشيعة وقد كانت هذه النقطة المشتركة سبباً للتبادل الفكري بين الشيعة والمعتزلة ومما ينبغي التنبيه عليه أنه كان للمعتزلة في البداية علاقات جيدة مع بعض الفرق السنية؛ فمثلاً كانت لديهم علاقات ودية مع الحنفيين ثم صار لهم بعد ذلك نفوذ كبير داخل جهاز الخلافة وذلك في عهد بعض الخلفاء العباسيين من أمثال هارون الرشيد والمأمون (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣٠، ص ٤٢٧) وفي العصر العباسي الثاني وخصوصاً في عهد المتوكل وقف أهل الحديث في وجه أصحاب الاتجاه العقلي وبهذا ظهر التيار السلفي مما اضطر المعتزلة إلى الابتعاد عن أهل السنة والتقرب من الشيعة، وقد أكد الدكتور جبار الله والدكتور بليغ على هذه المسألة وهي أن المعتزلة بعد أن فقدوا مركزهم ومكانتهم عند أهل السنة التجأوا إلى الروافض، (جعفریان، ص ٨٤) وقد كان ارتباط

المعتزلة والشيعة الزيدية مؤثراً في ظهور معتزلة البصرة وميول بعض المعتزلة نحو التشيع، كما وفر الأرضية للتقارب بين الشيعة الإمامية والمعتزلة فيما بعد ففي القرن الرابع الهجري حصل الإمامية على نفوذ واسع مما أثار رغبة الزيدية والمعتزلة في الاقتراب من مراكز النفوذ وبهذا حصل ارتباط وثيق بين الإمامية والمعتزلة والزيدية.

و قد أدت طبيعة الارتباط بين الجماعات إلى تطورات في مجال الفكر، وبهذا يكون التأثير المتبادل بين الفرق في هذا العصر من نتائج هذا الارتباط وهو أمر واضح وبديهي جداً، وقد كان للبويهيين دور رئيس في الارتباط بين الإمامية والمعتزلة والزيدية، فانه مع وصولهم إلى سدة الحكم كانت ظروف الفرق الثلاثة تجعلهم بحاجة للبويهيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى استطاع البويهيون أن يقللوا من نسبة التحسس منهم وذلك من خلال ادارة صحيحة للأوضاع مع نوع من الإغضاء والتسامح مما أدى إلى زيادة قوتهم ونفوذهم، وقد استطاعوا أن يقيموا علاقات طيبة مع مختلف الفرق الشيعية وأهل السنة وبعض الفرق الأخرى، كما تمكنوا من فرض نفوذهم على جهاز الخلافة.

و في هذه الأثناء ازداد ارتباط الإمامية والمعتزلة بصورة كبيرة مما أدى إلى أن يتمكن كلا الفريقين من فرض نفوذهم في المنطقة تحت ظل البويهيين (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٨، ص ٣٧٥). وقد أدى هذا الارتباط إلى تصور البعض أن الشيعة جزء من المعتزلة مع أنه لم يكن بينهم سوى بعض الشبه في بعض الأفكار ووجود الارتباط في الشؤون الاجتماعية والسياسية لا يدل على اتحاد الفريقين، ولهذا نحاول في هذا المجال أن نؤكد على هذه النقطة من خلال دراسة وبيان المسائل المشتركة وجهات التأثير المتبادل بينهم، فقد صوّر الارتباط بين الإمامية والمعتزلة من قبل الناس والكتاب بصورة مبالغ فيها حتى عُد العام ٣٧٠ هـ عام الارتباط والاتحاد بين

واعتبار السيد المرتضى كبير المعتزلة، (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ٤٣٣ — ٤٣٤، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ٢٣١ — ٢٣٢). ورغم عدم صحة هذه النسبة إلا أنها تدل على مدى ارتباطه بالمعتزلة خاصة وأنه قد قام في كتبه بنقل بعض عقائد المعتزلة وأيضاً من تلك الشخصيات الحسين بن الحسن ابن بندار الأنطاقي البغدادي والذي كان يدعو إلى الاعتزال والتشيع، (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ٤٧٢)، وفي الحقيقة لا يمكن إثبات تشيع واعتزال هذه الشخصيات بواسطة هذا النقل التاريخي خاصة وأن الناقل شخص متعصب وينظر إلى هاتين الفرقتين بعين الريبة حتى أن السبكي السني قد أخذ عليه هذا التوجه، (السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص ١٣٤) إذاً لا يمكن الاعتماد على هذا النقل في دراسة تاريخية وكل ما في المسألة أن هذه الشخصيات قد نقلوا في كتبهم آراء وأفكار خاصة مما أدى إلى تصور البعض أنهم يتبنون تلك الآراء والأفكار.

من الشخصيات اللامعة الأخرى شخصية صاحب بن عباد الذي يعد من أفضل الوزراء الايرانيين؛ حيث قدم خدمات جليلة للحضارة الإسلامية كما اهتم بالتشيع وعلمائه وبالإعتزال اهتماماً بالغاً حتى عدّه البعض رمزاً للوحدة بين التشيع والإعتزال وقد ذهب هذا البعض إلى الإعتقاد بوجود شواهد وأدلة على اعتزاله فيما هناك اختلاف حول تشيعه فالبعض اعتبره زيدياً ومن أتباع الفقه الحنفي، (معجم الأدباء، ج ٦، ص ١٧٥) فيما اقتصر آخرون على الإشارة إلى تشيعه من دون إيضاح الفرقة الشيعية التي ينتمي إليها، (الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١١٥)، ولكن يمكن اعتبار شعره في مدح الأئمة (ع) دليلاً على تشيعه، (الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢). أما اعتزاله فهو أمر مقبول خاصة وأن أصحاب فرقة الذمية المنشقة من الإعتزال كانوا تابعين له وفي الحقيقة كانوا يقومون بالذب عن أبي هاشم، (عصام الدين،

الرفض والإعتزال (الذهبي، ميزان الإعتدال، ج ٢، ص ١٤٩) حتى قال المقرئ لا يوجد شخص معتزلي وليس برافضي إلا في حالات قليلة جداً. (مقرئ، الخطط، ج ٤، ص ١٦٩)

١-٦-٢ شواهد الارتباط

يمكن تقسيم شواهد هذا الارتباط إلى أقسام:

الأول: الشخصيات التي نسب إليها أنها تملك ميولاً شيعية ومعتزلية ولا نحاول هنا أن نثبت هذه النسبة بل أن هذه النسبة تدل على أن هؤلاء الأشخاص في هذا العصر كانوا معروفين بامتلاكهم توجهات متعددة وذلك لأسباب مختلفة، كما تدل على عدم وجود حد فاصل بين الجماعات والأفكار بحيث يميز بينها بصورة قاطعة ومحددة حتى أن المعتزلة أنفسهم توجد بينهم خلافات فكرية ونظريات متباينة كل التباين، إذاً ستصبح نسبة الانتماء إلى عدة فرق وجماعات لشخص واحد أمراً عادياً.

ومن تلك الشخصيات التي نسب إليها الانتماء إلى التشيع والإعتزال معاً هو عبدالرحمن بن محمد ابن فضالة النيسابوري والذي كان يقطن (الري) كما كان من علماء الحديث وقد سافر إلى عدة بلدان كالعراق وخراسان وبلاد ما وراء النهر وأصفهان وكان متماشياً مع المعتزلة فيما كان مغالياً في التشيع. (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ٣٠٨)

ومن تلك الشخصيات أحمد بن محمد بن فاذشاه الأصفهاني والذي كان يؤمن بالإعتزال والتشيع في آن واحد، (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ٣٧٦ — ٣٧٧) وهذا يدل على دعم البويهيين له فإن أهل السنة والشافعية كان لهم نفوذ كبير في أصفهان، وقد جاء في التاريخ أن المعتزلة والشيعية كان لهم تواجد في أصفهان أيضاً. ومن تلك الشخصيات الشريف الرضي نقيب الطالبين في بغداد والذي كان بارعاً في الشعر والكلام وقام بتأليف كتب نافعة في المذهب الشيعي وقد ذهب البعض إلى اعتباره و أخيه من الروافض الإماميين

المعتزلة فرسان، ص ٤٣) وقد أخذ صاحب بن عباد الاعتزال من أبيه الحسن بن عباد والدليل الآخر على اعتزال صاحب هو أن فخر الدولة لم يختلف مع المعتزلة في حياة صاحب بل كان المعتزلة حتى عام ٣٨٥ هـ يتمتعون بالنفوذ والسلطة، ولكن بعد موته ضيق فخر الدولة على المعتزلة حتى قام بمصادرة أموالهم وبالتالي صار الأمر مصالح أهل الحديث، حيث ازداد نفوذهم في تلك الفترة. (شوقي، ص ١٦٧)

الشاهد الثاني الذي يدل على الارتباط الوثيق بين المعتزلة والإمامية هو الإشتراك في بعض الأفكار والعقائد والتي تقدم بيان نماذج منها، مثل بحث الإمامة وتفضيل علي (ع) على الخلفاء- (إن توجه نحو تفضيل علي (ع) يدل على نفوذ التشيع في صميم الاعتزال)- وأيضاً الإشتراك في بعض أصول العقائد مثل العدل والوعد والوعيد، إضافة إلى الإشتراك في بعض أبحاث علم أصول الفقه مثل الخبر الواحد والإجماع والادلة العقلية وغيرها. وبعد كتاب الرسالة المقنعة من النماذج الأخرى على الوفاق بين معتزلة بغداد والإمامية، وهو يحتوي على روايات مروية عن الأئمة (ع) وأجوبة مقاتل بن عبد الرحمن على الإشكالات المستخرجة من كتب الجاحظ. (نجاشي، رجال النجاشي، ص ٤٠٠)

الشاهد الثالث هو اتجاه بعض المعتزلة نحو التشيع مثل ابن قبة الرازي الذي كان معتزلياً وصار شيعياً، (الرسائل العشر، ص ١١، النجاشي، ص ٢٩٠) حتى قام بتأليف كتب في رد المعتزلة وقد قام أبو القاسم البلخي بنقد كتابه الذي كتبه حول الإمامة، (جعفریان، ص ٨٦). ويمكن الإشارة إلى بعض الشخصيات التي كانت لديها توجهات شيعية أو قامت بالانتماء إلى التشيع من أمثال محمد بن عبد الملك ابن تبان، (ابن داود، رجال أبي داود، ص ٣٢٢) وابن مملك الأصفهاني، (النجاشي، ص ١٦٤) وعلي بن عيسى الرماني وابن الراوندي والنظام وأبي عيسى الوراق، (جوادي، تأثير

انديشه هاي كلامي شيعه، ص ١٦٥) وأما بالنسبة لابن الراوندي فيوجد هناك خلاف حوله وهل أنه بعد ترك الاعتزال صار شيعياً أو ملحداً و زنديقاً؟ فقد قام ابن الراوندي بتأليف كتب على المذهب الشيعي، ولكن بسبب وجود تناقض بين كتبه لم يعره علماء الشيعة أهمية تُذكر، سوى السيد المرتضى الذي دافع عنه بجذر، (السيد المرتضى، الشافي، ج ١، ص ٨٧؛ جعفریان، ص ٧٥).

الشاهد الرابع على العلاقات الحميمة بين الفريقين؛ هو وجود علاقة التلميذ والأستاذ بين علمائهم فعلى سبيل المثال كان أبو عبد الله البصري وعلي بن عيسى الرماني من الأساتذة المعتزلين للشيخ المفيد العالم الشيعي الإمامي البارز (جعفریان، ص ١٢٨). كما كان للروابط والعلاقات الحميمة بين علماء الإمامية والنوختيين دور كبير فمثلاً قد تأثر المفيد بالأسرة النوختية والتي كان أفرادها من كبار علماء الكلام الشيعي حيث قاموا بدعم الاتجاه الفكري المحافظ لدى الشيعة وتقويته (المصدر) ومن جهة أخرى لقد تأثر أفراد هذه الأسرة بالمعتزلة فانهم فقد أفرطوا في استخدام العقل للإستنباط من القضايا الدينية. وقد اختلف معهم المفيد أيضاً في وجهة النظر هذه وحاول أن يعرف التشيع والاعتزال بصورة دقيقة حتى يرى النوختيين من قهمة الميل نحو الاعتزال (أوائل المقالات، ص ٣٠٧ — ٣١١) رغم أنه قد أذعن بأن بعض عقائد وآراء النوختيين الشيعة متطابقة مع المعتزلة لا مع المذهب الشيعي (جعفریان، ص ١٣١) الأمر الذي يمكن اعتباره شاهداً على تأثر النوختيين بالمعتزلة واختلافهم مع الشيعة. ومن جهة أخرى يمكن أن تكون إحدى طرق انتقال الأفكار الاعتزالية إلى الشيعة هي هذه الأسرة إذ كان للنوختيين علاقات ودية مع علماء الشيعة.

و مما يدل أيضاً على الارتباط الوثيق بين المعتزلة والإمامية نقل الروايات في كتب الإمامية بسند معتزلي؛ فمثلاً معظم

المعتزلة إلى الاتحاد مع الشيعة وأكد على ذلك، ويمكن اعتبار ميول ابن الراوندي وابن قبة وعلي بن عيسى وغيرهم نحو التشيع من مصاديق هذه المسألة.

٢) تاريخ الارتباط مع التشيع

يعود تاريخ هذا الإتحاد والوفاء والارتباط إلى العصور المتقدمة على البويهيين. فقد بدأ الارتباط بين قادة المعتزلة والعلويين في أواخر العصر الأموي حتى تم الحديث عن تأثر واصل بأبي هاشم وزيد بن علي وبهذا يكون الارتباط الوثيق بين الشيعة والمعتزلة موجوداً منذ البداية. ومن أهم ما يدل على الارتباط الوثيق والواسع الذي حدث لاحقاً مشاركة المعتزلة في بعض ثورات العلويين أو تأييدها حتى لقد عدّ بعضهم — من أمثال أبي الحسين الملقب — معتزلة بغداد من فروع الزيدية حيث قال: «الفرقة الرابعة من فرق الزيدية هم معتزلة بغداد الذين قالوا بإمامة الفضول وأفضلية علي». (عبدالرحمن سالم، ص ١٣٧) وعلى الرغم من خطأ نظرية الملقب هذه إلا أنها تدل على الارتباط الوثيق بينهم.

و قد ظهر هذا الارتباط في عهد المأمون وولاية عهد الإمام الرضا (ع) بصورة كبيرة وقد كان لكلا الفريقين نفوذ واسع في بلاط الخلافة العباسية ثم إن قمع جهاز الخلافة في عهد المتوكل للشيعة والمعتزلة أدى إلى اتحادهم معاً، فقد صار لديهم عدو مشترك باسم جهاز الخلافة الذي كان متناغماً مع أهل الحديث إذ قد كان لهذا التاريخ بصورة عامة دور في توجه المعتزلة نحو التشيع حيث أدى إلى تلاؤم أكثر في عصر البويهيين.

٣) خلفية الاتحاد السياسي

لقد كان المعتزلة منذ البداية يحاولون الحصول على نفوذ سياسي حيث اتحدوا مع الزيدية في سبيل الوقوف في وجه

الروايات التي يرويها السيد المرتضى في كتاب الأمالي مروية عن المرزباني المعتزلي، (صفدي، الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ١٦٦؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٤٨) ويرى البعض أن تأثر السيد المرتضى في كتابه الأصولي بالقاضي عبدالجبار ومقارنة كتاب عدة الأصول للطوسي مع كتاب المعتمد لابن الطيب البصري المعتزلي كلها تدل على هذا الارتباط الوثيق. ومن معالم هذا التأثير ما قاله آدم متز: «المسألة الأخرى اعتنائهم بالآثار والأخبار الماثورة أما المعتزلة فلم يعيروا لهذه الاخبار أهمية وأما الشيعة فقد اهتموا بالأخبار الموافقة لهم فيما رفضوا الأحاديث غير المتناسقة مع مذهبهم الأمر الذي أدى إلى حصول وفاق بين الشيعة والمعتزلة»، (المتز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ١٠٢) وقال جولد تسيهر: «يمكن أن نعتبر كتب العقائد الشيعية من مؤلفات المعتزلة لأنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين: أحدهما أبواب الوجدانية والآخر أبواب العدل كما أن علم الكلام قريب أيضاً من المعتزلة لأن أدلة الإمامة مبنية على قواعد إعتزالية». (عبدالرحمن سالم، ص ٣٣١)

١-٦-٣ أدلة الارتباط

تقدم الحديث بصورة مجملة عن الارتباط وشواهد، واتضح أن الارتباط الوثيق بين التيارين الفكريين الدينين في عصر البويهيين قد كان له دور أساسي في التطورات الفكرية بين المسلمين ونقوم في هذا البحث بدراسة أدلة الارتباط.

١) ميول بعض المعتزلة نحو التشيع

تقدم في بحث شواهد الارتباط أن بعض المعتزلة كانت لديهم ميول نحو التشيع ويمكن اعتبار معتزلة بغداد نموذجاً بارزاً وقد أدى هذا الميل والتوجه إلى إيجاد حالة من الوفاق والشعور بوجود هدف مشترك، فقد دعا أبو علي الجبائي أصحابه

٥) التقارب بين العقائد

من الأمور الأخرى المؤثرة في إيجاد ارتباط وثيق بين المعتزلة والإمامية التطابق في بعض العقائد والأفكار الكلامية وقد كان لمعتزلة بغداد تقارب أكبر في العقائد مع الشيعة الإمامية فمثلاً كانوا يؤمنون بتفضيل علي (ع) على الخلفاء والصحابة وأولويته للخلافة وكونه صاحب الحق في معارك الجمل وصفين، وإدخال العقل في تفسير وشرح الأمور الدينية، وفي النهاية الإيمان بالحسن والقبح العقليين. فقد ذهب أبو عبد الله البصري (٣٦٧ هـ) تلميذ أبي هاشم إلى القول بتفضيل علي (ع) كما كتب كتاباً مفصلاً بعنوان (الدرجات) وقد ذكر ابن شهر آشوب هذا الكتاب. (جعفریان، ص ١١٦)

من الواضح أن الإشتراك في بعض العقائد والأفكار يترك أثراً كبيراً في إيجاد ارتباط وثيق بين الفرق. ومن جهة أخرى إذا واجهت فرقة ظروفاً خاصة فإنها سوف تلجأ إلى الفرق الموافقة لها في الرأي لأجل مواجهة التحديات والأزمات ولهذا لجأ الشيعة والمعتزلة في القرن الرابع الهجري إلى التعايش والوفاق بصورة أكبر. وقد أثرت تعاليم الأئمة (ع) حول رفض الاعتقاد بالتشبيه والتجسيم، والدفاع عن التوحيد والعدل في تقريب وجهات النظر بين الفريقين وقد كانت هذه المسألة مطروحة في عصر الأئمة (ع) حيث توجد روايات تحت الشيعة على رفض هذه العقيدة؛ فهناك رواية عن الإمام الرضا (ع) تنسب روايات التشبيه إلى الغلاة حيث يُظهر الإمام براءته منهم، (الصدوق، التوحيد، ص ٣٦٣) ولهذا قام المعتزلة بالتصدي للشيعة بسبب هذه العقيدة المنسوبة إليهم ولكن بعد إنكار الإمامية لهذه المسائل تحققت الأرضية لإرتباط أعمق.

و من الشواهد الأخرى على هذا التقارب في العقائد الكتاب الذي كتبه الشيخ المفيد فقد كتب كتباً متعددة تعرض فيها إلى آراء الإمامية والمعتزلة في مختلف الأبحاث الكلامية لكنه كتب كتاباً بعنوان: «الرسالة المقنعة في وفاق

حكام الجور، وفي أواخر القرن الثاني الهجري تحققت أمنيتهم، ولكن في العصر العباسي الثاني تغيرت الأوضاع وتم إبعادهم عن مراكز النفوذ السياسي رغم أن الجهاز الحاكم استمر في الإنتفاع منهم ولهذا وجد المعتزلة في القرن الرابع فرصة سانحة أمامهم لازمة الإرتباط بالإمامية، ولهذا تحققت ارتباط وثيق بينهما في هذا العصر وأصبح للمعتزلة نفوذ في الحكومة إضافة إلى حصولهم على نفوذ واسع في المجال الثقافي والديني حيث بدأوا بالدعوة إلى عقائدهم وأفكارهم.

٤) الحاجة المشتركة للوقوف بوجه أهل السنة

لقد اهتم المعتزلة بالإتجاه العقلي اهتماماً شديداً لكنهم عندما حصلوا على نفوذ سياسي في عهد المأمون العباسي قاموا باستغلال هذا النفوذ حتى أفرطوا في ذلك وقاموا بتفتيش عقائد الناس، الأمر الذي أدى إلى فقدانهم لمكانتهم السياسية والفكرية وهذا أمر عجيب جداً؛ وهو لماذا مارس المعتزلة أصحاب الإتجاه العقلي هذه السياسة والسلوك الإستبدادي؟ وعلى أي حال فقد المعتزلة بعد فترة مكانتهم ومثلتهم في الحكومة ومن الجدير بالذكر أنه كان من بين المعتزلة شخصيات علمية لا تعبر للمناصب الحكومية في البلاط أية أهمية، لكن كان الوصول إلى قمة الهرم في الحكومة هدفاً للكثير منهم ولهذا اقترب المعتزلة من الشيعة وخاصة الإمامية والزيدية بسبب نفوذهم في السلطة. فقد تحدث القاضي عبد الجبار عن تأكيد أبي علي الجبائي في زمانه على التقارب مع الشيعة وأنه كان يدعو أتباعه إلى ذلك حيث كان يقول: «واقفونا (أي الشيعة) في التوحيد والعدل وإنما خلافتنا في الإمامة فاجتمعوا حتى تكونوا يداً واحدة» (قاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ٢٩١). وهذا يدل على أن المعتزلة يريدون الدخول في منافسة حقيقية مع أهل السنة وأهل الحديث.

واحد من العوامل المؤثرة في حصول الارتباط الوثيق بين الفريقين.

١-٦-٤ آثار الارتباط

لقد كان للارتباط الوثيق والتبادل الفكري بين المعتزلة والإمامية آثار ونتائج لكلا الطرفين، نشير إليها فيما يلي بإيجاز:

١) انتشار الاتجاه العقلي بين الشيعة

لقد كان للمعتزلة في البداية توجهات عقلية، ولكن اقترابهم من جهاز الخلافة خاصة في عهد المأمون، وترجمة الكتب الفلسفية ترك فيهم أثره، لذلك اختلف معتزلة بغداد عن البصريين، فقد كان البصريون مجرد مذهب نظري. (شوقي، ص ٥٤).

إن الإهتمام المتزايد للمعتزلة بالاتجاه العقلي وعلاقتهم مع الإمامية أدى إلى تأثر علماء الإمامية، حيث صارت لديهم ميول إلى حد ما نحو الاتجاه العقلي، فعلى سبيل المثال إذا قارنا بين المدرسة الفقهية والكلامية في قم وبغداد نرى اختلافاً واضحاً بين آراء علماء الإمامية في كلا المدينتين، فمثلاً كتب الصدوق كتاب (الإعتقادات) وكتب المفيد كتاب (تصحيح الإعتقادات) حيث كان رداً أو جواباً للصدوق مفاده أن ما كتبه لا يمثل عقائد الشيعة الإمامية، وقام بنفسه بكتابة تلك العقائد، وقد تبدو هذه المسألة طبيعية، فإن علماء الإمامية في بغداد كانوا يعيشون إلى جنب علماء الفرق الأخرى مما أدى إلى أن تصبح أفكارهم وعقائدهم نتيجة التبادل الفكري والارتباط مع تلك الفرق أكثر ملائمة واتساقاً بالنسبة لعلماء قم، بينما كان فقهاء ومحدثو قم لا يعيشون إلا إلى جنب الإمامية، ولذلك لم تكن لهم معرفة بأفكار وعقائد الآخرين، ولم يكونوا على اتصال مباشر بتلك الأبحاث، وهكذا الأمر بالنسبة للكلميين الذي كان

البغداديين من المعتزلة لما روي عن الأئمة (ع) «حيث يمكن اعتباره شاهداً على الارتباط الوثيق بينهم فقد أشار في هذا الكتاب إلى موارد الوفاق بين المعتزلة والأئمة (ع) (جعفریان، ص ١٣٤).

٦) المكانة الاجتماعية لعلماء الشيعة

عندما ظهر المعتزلة أول ما ظهوروا كانت لديهم توجهات فكرية وسياسية فحسب وقد جعلوا أنفسهم بمنأى عن المجتمع وحاجات الناس وقد اشتدت هذه الحالة بالتدريج حيث أخذ ابتعاد المعتزلة عن المجتمع يزداد شيئاً فشيئاً والذي أدى بهم إلى هذه الحالة هو ابتعادهم عن محدثي وفقهاء عصرهم، حيث قاموا بطرح أبحاث جديدة وبالتشكيك في العديد من المسائل الدينية حتى أدى الأمر إلى نشوب صراع بينهم، بينما كان الفقهاء والمحدثون يتمتعون بشعبية كبيرة، ولهذا قام المسلمون بالوقوف في وجه المعتزلة لأجل الدفاع عن العلماء والدين، خاصة مع وجود بعض التصرفات غير اللائقة مثل تفتيش العقائد الذي قام به بعض المعتزلة، وبهذا أخذت المكانة الاجتماعية للمعتزلة بالإضمحلال شيئاً فشيئاً، حتى أدى بهم الأمر إلى فقدان نفوذهم السياسي والاجتماعي والديني.

ومن جهة أخرى كان الشيعة في أواخر القرن الثالث الهجري قد حصلوا على نفوذ جيد، خاصة في القرن الرابع حيث حصلت مختلف الفرق الشيعية على نفوذ ملحوظ في البلدان الإسلامية وقد استطاع البويهيون خاصة أن يفرضوا سيطرتهم على بغداد والخلافة العباسية، حيث أدى هذا الأمر إلى ميل الفرق المختلفة نحو الشيعة، فقد قام المعتزلة الذين فقدوا مكانتهم الاجتماعية والسياسية، والذين كان لديهم تقارب فكري إلى حد ما مع الشيعة بمحاولة التقرب من الشيعة الإمامية لأجل الحصول على مكانة في السلطة، ولذلك كان امتلاك الإمامية لمكانة سياسية واجتماعية في هذا العصر

فكره مبنياً على الحديث والكلام الجزميين، وكان ينظر إلى المعتزلة نظرة عدائية. (كرمر، إحياء فرهنگي، ص ١١٠)

من الواضح أن اختلاف الظروف المحيطة تؤثر على فهم وتفسير أصحاب الفكر والرأي، وبناء على هذا تأثر الإمامية بالمعتزلة في قبول الحسن والقبح العقليين. ورغم وجود هذا البحث بشكل نظري في كتبهم لكنهم لم يهتموا به كثيراً. كما أن كتابة الكتب في الفقه المقارن يمكن فهمها ضمن هذا الإطار فقد كان الشيخ المفيد في بغداد قريباً من علماء أهل السنة والمعتزلة وكان يمارس نوعاً من التسامح مع باقي الفرق. فمثلاً كتب كتاب: «الأعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام» في الفقه المقارن وكان سباقاً في هذا المجال حيث أكد على ذلك بنفسه ثم جاء بعده الطوسي وكتب كتاب (الخلاف) ولم يكتب بعد الطوسي كتاب بنفس المستوى بحيث يقوم بذكر أقوال جميع الفرق الإسلامية مع رعاية الإيجاز. (كرجي، ص ١٨١)

٢) إلصاق قسمة الاعتزال بعلماء الشيعة

إن الارتباط الوثيق بين الشيعة والمعتزلة أدى إلى تصور الكثيرين أن الإمامية قد انضمو إلى المعتزلة خاصة وأن علماء كثيرين عرّفوا بعنوان «شيعي معتزلي» (الصفدي، الوافي، ج ١، ص ٤٠٢) حتى ذكرت بعض المصادر أن التزّر القليل من المعتزلة ليسوا شيعة، (المقريري، الخطط، ج ٤، ص ١٦٩) وبهذا يصبح اتهام الشيعة الإمامية بالاعتزال أكثر قوة بناء على هذا قام علماء الإمامية بمحاولة إزالة هذه التهمة عن أنفسهم وإيضاح الفرق بينهم وبين المعتزلة وذلك عن طريق الكتب التي كتبوها في هذا المجال والتي شرحوا فيها الاختلافات بين فكر الإمامية وفكر المعتزلة ومن هذه المؤلفات رسائل السيد المرتضى حيث تعرض في خلال أبحاثه إلى آراء المعتزلة وقام بفندها، (الرسائل المرتضى، ج ١، ص ٢٤٧ و ٢٥٧ و ٣٢٥ وغيرها) وبهذا يمكن أن يقال

أن هناك علماء من الإمامية كالمفيد والمرتضى على الرغم من ارتباطهم بشخصيات المعتزلة لكنهم كانوا بصدد إيضاح افتراق الإمامية عن المعتزلة وينبغي أن نشير إلى أن المعتزلة كانوا أكثر ميلاً نحو التشيع وبحسب تعبير الدكتور صبحي: «إن الارتباط بين الفريقين قد مر بمرحلتين: أحدهما ميل المعتزلة نحو التشيع الذي أدى إلى انقسامهم والآخر اضمحلال الاعتزال في التشيع وتأثر المعتزلة الكامل بالشيعة والذي برز بوضوح في عصر البويهيين». (جعفریان، ص ٩٥)

٣) انتشار الاعتزال في مختلف المناطق

قد تقدم أن الشيعة قد حصلوا في هذا العصر على نفوذ جيد، وقد استفاد الإمامية من هذه الفرصة وهكذا المعتزلة فبعد أن أقاموا روابط وثيقة مع الشيعة وخاصة الإمامية انتشر نفوذهم في بلدان متعددة فقد كان هناك ارتباط وثيق بين الاعتزال والتشيع في مناطق مثل الري والاهواز وعمان وصعدة والسروات وسواحل البحرين وغيرها وأينما وجد الشيعة وكان لهم نفوذ أو كانوا أكثرية انتشر الاعتزال، وأينما وجد أهل السنة وكان لهم نفوذ تراجع الاعتزال وضعف. (الشوقي، ص ١٦٥) وقد أكد المقدسي على اعتزال أبناء تلك المناطق، (المقدسي، احسن التقاسيم، ص ٩٦) حتى أن البعض قال: «كل من لم يكن معتزلياً فليس بمسلم». (الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٨، ص ٣٧٤ — ٣٧٦) إذاً يعتبر انتشار الاعتزال في المناطق الواقعة تحت نفوذ الإمامية أحد آثار ونتائج هذا الارتباط الواسع.

٤) المكانة الاجتماعية للمعتزلة

أدى سلوك المعتزلة غير المسؤول وخاصة وقوفهم في وجه الفقهاء والمحدثين إلى فقدان قاعدتهم الشعبية وقوف الناس بوجههم بينما كان الإمامية يتمتعون بنفوذ نسبي في المجتمع وذلك بسبب اتخاذهم مواقف وسطية ومعتدلة، خاصة في

٢- نزاع الإمامية والمعتزلة

لقد خصصنا معظم هذا البحث لبيان التعاون الفكري ولكن بما أن الوجه الآخر للعملة هو التراع بين الفرق. بما أن الكثيرين -ولكي تتضح حقيقة التعاون بين الإمامية والمعتزلة- يحتاجون إلى معرفة التراع القائم بينهم لذلك قمنا بالتعرض إلى مسألة التراع بصورة مختصرة.

٢-١ توضيح النزاع

إذا ألقينا نظرة سريعة على أصول المعتزلة وعقائدهم سنرى اختلافاً واضحاً بينهم وبين فكر وعقيدة الإمامية فهناك اختلاف جوهري بين أصول المعتزلة وأصول الإمامية. فمثلاً لم يذكر المعتزلة النبوة والإمامة في ضمن أصولهم فيما اعتبروا مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمترلة من ضمن الأصول ومن جهة أخرى آمن المعتزلة بالإلتجاء العقلي بصورة مفرطة حتى جعلوا العقل حاكماً على الروايات الدينية وصار معياراً لقبول الروايات كما قاموا برفض مجموعة من المسائل والشؤون الدينية مثل المعراج والثواب والعقاب في القبر وظهور الدجال عند البعث، وكتابة الملائكة لأعمال العباد والصراط وكرامات الأولياء والعبادات الإستيجارية وتأثير الدعاء إلى غير ذلك. (لنكرودي، ص ٢١٤) إذاً تعرض المعتزلة من بين الفرق الإسلامية إلى النقد بسبب سلوكهم المتطرف، وتوجد روايات عن الأئمة (ع) في هذا المجال.

و لم يتم رفض هذه المسائل من قبل الإمامية فقط بل أن الكثير من المسلمين لم يتقبلوا هذا التوجه ثم إن المعتزلة قد اختلفوا مع الإمامية في بعض الموارد من أهمها: قبول عامل الغلبة بالسيف لإعطاء الشرعية للحاكم والاختلاف في أصول الدين (النبوة و الإمامة و...) والاختلاف في الأبحاث الكلامية خاصة الإمامة والاختلاف في الفقه (كان

عصر البويهيين حيث صار هناك ارتباط بين جهاز الخلافة والبويهيين من جهة وبين الإمامية والبويهيين من جهة أخرى ما أدى بالتالي إلى زيادة نفوذ علماء الإمامية ووصول المعتزلة إلى أفضل المراكز، وقد اتبع الإمامية طريقة وسطية حيث تقبلوا الإلتجاء العقلي إلى حد ما، كما تعاملوا مع الآيات والروايات بصورة جيدة حيث قبلوها ضمن شروط. وبعبارة أخرى لم يقوموا بوضع العقل جانباً حتى يحرّموا من فوائده وإنما قاموا بإزالة العقل من رأس هرم كشف القوانين والتعاليم الإسلامية إلى القاعدة كما أذعنوا بأهمية الروايات وقاموا برفض الروايات الضعيفة وبالتالي تمكنوا من الحصول على مكانة مرموقة بين الفقهاء وبين الناس. إذاً كان هذا الارتباط الوثيق نافعاً جداً للمعتزلة وذلك بصورة غير مباشرة.

٥) المكانة السياسية للمعتزلة

إن الفكر ينبغي أن لا يدعم من قبل السلطة بصورة مباشرة فإنه مع زوال السلطة سوف يتعرض ذلك الفكر إلى الخطر وقد يؤدي به ذلك إلى الضعف أو الزوال على الرغم من أن دعم أصحاب السلطة له تأثير بالغ في رسوخ واتساع رقعة مساحة أية فكرة من الأفكار، لكن ينبغي ألا يكون الفكر مستنداً إلى ذلك الدعم، فمهارة السلطة تتمثل في مدى قدرتها على الأتفاح من الفكر والعقيدة ولكن مهارة الفكر والعلماء تتمثل في كسب الدعم من السلطة من دون أن يفقدوا قدراتهم العلمية السليمة.

و قد حاول علماء الفرق المختلفة في عصر البويهيين أن يحصلوا على نفوذ داخل بلاط الحكم كما حاول المعتزلة الذين فقدوا نفوذهم الذي حصلوا عليه في عهد المأمون أن يرتبطوا بالجماعات صاحبة النفوذ داخل البلاط فقاموا بالتعاون والإرتباط الوثيق مع كبار الإمامية وبهذا استطاعوا تعزيز مكانتهم السياسية إضافة إلى مكانتهم الإجتماعية.

١- الفصول المختارة، الشيخ المفيد (الفصول المختارة، ص ١٦٠ - ١٦٥)

وقد أجاب المفيد في هذا الكتاب عن إشكالات النظام على علي (ع)، (جعفریان، ص ٤٦) ينبغي هنا التأكيد على هذه النكتة وهي أن أكثر كتب المفيد هي ضد المعتزلة وذلك لتوضيح انفصال الإمامية عنهم ولا يمكن اعتبار ذلك دليلاً على وجود عداوة بينهم فإن المعتزلة والإمامية على رغم وجود خلاف فكري بينهم وكتابتهم الردود على بعضهم البعض، إلا أن علاقاتهم كانت علاقات سلمية وودية.

٢- النقض على ابن عباد في الإمامة، الشيخ المفيد (الطوسي، الفهرست، ص ١٨٧)

٣- الإنصاف في الرد على ابن عباد، السيد المرتضى. (جعفریان، ص ٩٤)

٤- كتاب الرد على الجبائي في التفسير، المفيد. (اعتمدنا في نقل هذه الكتب للشيخ المفيد على النجاشي).

٥- نقض النقض على النقض، سلال الديلمي، وقد رد في هذا الكتاب على البصري.

٦- الشافي في الإمامة، السيد المرتضى، وفي الحقيقة هذا الكتاب رد على كتاب المغني للقاضي عبد الجبار، وقد قام أبو الحسين البصري برده في كتاب بعنوان نقض الشافي، ثم جاء سلال وكتب نقضاً على النقض.

(كرجي، ص ١٥٦)

٧- فضائح المعتزلة، ابن الراوندي. (ابن النسيم، الفهرست، ص ٢١٧)

ملاحظة هذه الكتب يتضح لنا أن علماء وفقهاء الإمامية في عصر البويهيين كانوا قد صبوا جل جهدهم لمواجهة المعتزلة ورغم وجود الوفاق الفكري المحدود لكن صارت كتابة الردود على بعضهم البعض أمراً ضرورياً بسبب الشائعات التي كانت تنتشر في ذلك العصر وبسبب النزاع التاريخي بينهم.

المعتزلة من أتباع الحنفيين من أهل السنة) والإختلاف في أصول الفقه مثل بحث القياس اللغوي والإعتماد على العقل في فهم الروايات الدينية. من الواضح أن النزاع بين الفريقين نزاع جوهري ويمكن اعتبار النزاع بينهما كأصل رغم أن حدة هذا النزاع قد انخفضت تدريجاً حتى صار بينهم ارتباط وثيق ولكن مع ذلك حتى في فترة الارتباط الوثيق كانت بينهما خلافات حقيقية وأساسية ولهذا نقوم في البحث التالي بدراسة الشواهد على النزاع بين المعتزلة والإمامية.

٢-٢ شواهد النزاع

تقدم آنفاً الكلام حول النزاع ولكن لأجل ذكر شواهد تاريخية في هذا المجال كان من الضروري أن نقوم بتصنيفها ولهذا سنقوم فيما يلي بذكر الشواهد من خلال ثلاثة عناوين:

١-٢-٢ كتابة الردود

إن من أهم الشواهد على وجود النزاع كتابة الردود على عقائد الفرقة الأخرى وباعتبار أن هذه الردود مدونة لذلك تعتبر من أهم الشواهد وبما أن كتابة الردود كانت من الجانبين لذلك قسمناها إلى قسمين:

١-١-٢-٢ كتابة الردود الإمامية

رغم أن الإمامية متناغمون في بعض المسائل مع المعتزلة وبسبب العلاقات القائمة بين المعتزلة والإمامية صار هناك نوع من الوفاق بينهما وأصبح الإمامية متقاربين في بعض المسائل مع المعتزلة رغم أن عمق الخلاف الفكري أدى إلى بطء تحقق الوفاق بينهم ولكن - على أية حال - بقيت الكثير من المسائل الخلافية على حالها وبالتالي - وضمن الاحتكاك بين الفريقين - أدى هذا الخلاف إلى كتابة كتب في رد ونقد بعضهم البعض ومن أمثلة الردود الإمامية على المعتزلة ما يلي:

٢-١-٢-٢ كتابة الردود المعتزلية

قام المعتزلة أيضاً كالإمامية بكتابة الردود على كتب وآراء الإمامية لأجل الوقوف في وجه الإمامية، والجدير بالذكر أن كتابة الردود لم يكن منتشرًا بين جميع العلماء بل قام البعض بكتابة هكذا مسائل نذكر منها ما يلي:

- ١- نقض الإمامة، القاضي عبد الجبار الهمداني. (أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، ص ١١٣)
- ٢- الرد على الرافضة الحشوية، ضرار بن عمرو المعتزلي. (جعفریان، ص ٨٩)

- ٣- الانتصار، الخياط المعتزلي، قام الخياط في هذا الكتاب بتوضيح وجهة نظر العثمانية كما قام بمهاجمة عقائد الشيعة حتى اعتبر البعض هذا الكتاب فصلاً جديداً من فصول النزاع الدائر بين الشيعة والمعتزلة. (جعفریان، ص ٧٥)
- ٤- الرد على الرافضة، بشر بن المعتمر. (ابن النديم، الفهرست، ص ١٨٥)

- ٥- نقض الشافي في الإمامة، أبو الحسين البصري. بملاحظة عناوين الكتب المقدمة يتضح لنا أن همّ المعتزلة الأساس هو الدفاع عن عقائدهم حول الإمامة خاصة وأن أهم منافس لهم هم الإمامية، ولهذا كانت أغلب كتب المعتزلة تدور حول الإمامة وتحاول التصدي للإمامية.

٢-٢-٢ الاختلاف الفكري

بعد الاختلاف القائم بين الفريقين في بحث الإمامة من شواهد النزاع الدائر بينهما حيث يختلف مقام الإمام عندهم اختلافاً كبيراً ومن موارد الخلاف بينهم مسألة العصمة وعلم الغيب والنصب من قبل الله تعالى. وإذا نظرنا نظرة سريعة إلى كتب الرد والنقد لوجدنا أن معظمها يدور حول الإمامة وهو يدل على مدى الاختلاف بينهم في هذا الموضوع وقد رأى البعض أن المعتزلة والشيعة يختلفون في رؤيتهم إلى الإمامة اختلافاً

كبيراً جداً وإن بينهما تبايناً تاماً، (عبدالرحمن سالم، ص ٣٤٣) ومن جهة أخرى كان الاختلاف في التوحيد حاداً أيضاً حيث أدى اتهام الإمامية بالتشبيه والتجسيم إلى ابتعاد المعتزلة عنهم ولهذا حاول الكتاب والعلماء الإماميون إنكار تهمة التشبيه والتجسيم في كتبهم، ومن موارد الاختلاف الأخرى النظرة الخاصة للصحابة والخلفاء المتقدمين حيث كان بعض الشيعة المتطرفين يبدون إصراراً كبيراً في هذا المجال مما أدى إلى حصول صراعات ونزاعات واسعة ودموية بين الفرق الموجودة في بغداد. (ابن جوزي، المنتظم، ج ٦، ص ٣٦٣)

٢-٢-٣ المناظرات العلمية

يعود تاريخ المناظرات بين الشيعة الإمامية وبين المعتزلة إلى ما قبل عصر البويهيين ويمكن رصد أول مناظرة في عصر الإمام الصادق (ع) مع أحد المعتزلة، (كليبي، أصول الكافي، ج ٥، ص ٢٣ — ٢٧؛ مسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٣١٣١) وأيضاً مناظرة الإمام الصادق (ع) مع واصل، (قاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ٢٣٩؛ أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، ص ٣٣) ومناظرة ابن مملك الأصفهاني مع أبي علي الجبائي حول الإمامة، (مسعودي، مروج الذهب، ج ٤، ص ١٠٤) ومناظرة علي بن اسماعيل مع أبي الهذيل العلاف والنظام (النجاشي، ص ١٧٦). إلا أن أهم مناظرة هي التي دارت بين الشيخ المفيد وكبار المعتزلة وقد كان المفيد أساس هذا النشاط ثم انتقل منه إلى السيد المرتضى ثم إلى تلامذة السيد أي الطوسي والآخرين حتى أصبحت المناظرة نشاطاً علمياً متعارفاً (الفصول المختارة، ص ١٦٠؛ الانتصار، المقدمة، ص ٢٧) ومن المناظرات المشهورة مناظرة الشيخ المفيد مع القاضي عبد الجبار المعتزلي والقاضي أبو بكر الباقلاني وعلي بن عيسى الرماني، حتى ذهب البعض إلى أن هذه المناظرات هي التي أدت إلى تلقيب الشيخ المفيد بهذا اللقب

لأنه كان المنتصر في كل تلك المناظرات. (الطوسي، الرسائل العشر، ص ٢٥)

٢-٣ آثار النزاع

رغم أن ظاهر النزاع بين الإمامية والمعتزلة يبدو أمراً سيئاً حتى قد يعدّه البعض من عوامل الانحطاط، ولكن إذا درسنا آثار هذا النزاع دراسة سريعة لوجدنا آثاراً جيدة وحسنة لأنه كانت له نتائج طيبة نذكرها بصورة مجملة:

٢-٣-١ رد اتهام الشيعة الإمامية بالإعتزال

لقد كانت إحدى مشاكل الإمامية في عصر البويهيين هي اتهام علماء الإمامية بالميل نحو أفكار المعتزلة وقد كانت هذه التهمة قوية جداً حتى اطلق على السيد المرتضى لقب المعتزلي وقد كان أقل اتهام هو أن الشيعة قد أخذوا أفكارهم من المعتزلة. (جعفریان، ص ٩٩)

٢-٣-٢ رد تهمة تشيع المعتزلة

قد كانت مدرسة بغداد تحمل صبغة شيعية وكانت بعض عقائدهم قريبة إلى الشيعة حتى كان البعض من أمثال بشر بن المعتمر والإسكافي وجعفر بن حرب وجعفر بن مبشر والخياط يلقبون بمتشيعي المعتزلة (عبدالرحمن سالم، ص ١٣٢) كما كان أبو القاسم التنوخي يدعى شيعياً معتزلياً (الصفدي، الوافي، ج ١، ص ٤٠٢) وأيضاً كان ابن العماد يُعرف بأنه شيعي معتزلي. (الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٢٧٦)

٢-٣-٣ إيضاح العقائد بصورة صحيحة

لقد لاقت الكتب في هذا العصر إقبالاً واسعاً حتى أن الكتب كانت تُستنسخ بسرعة ولم يكن يتمكن الكاتب من تنقيح كتابه وكان نقده يكتب بسرعة أيضاً وبهذا وجدت أرضية

ملائمة جداً للقراءة والمطالعة الجادة وقد أدى هذا الأمر إلى معرفة نقاط الالتقاء والإفتراق بصورة أكبر وبهذا زال سوء التفاهم خلال التبادل الفكري بين الفرق. ومع كتابة كل فرقة ردوداً على الفرقة الأخرى تم التقريب بين الآراء ووفر أرضية للتجديد بين العلماء وقد كان هذا الاتصال الفكري سريعاً بحيث كان الكتاب يواجهون طلبات كثيرة لكتابة الردود، حتى كانت لبعض الكتب عدة ردود وكتب البعض نقضاً على النقض وبهذا ظهر نشاط علمي متألق في هذا العصر.

فهرس المصادر

- [١] ابن تيمية أحمد الحرائي، منهاج السنة، تحقيق: محمد رشد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ق، دار النشر.
- [٢] ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٨٥ ق، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- [٣] ابن حزم علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- [٤] ابن داود الحلبي، رجال أبي داود، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، ١٣٩٢ ق، المطبعة الحيدرية، نجف.
- [٥] ابن زهرة، حمزة بن علي بن زهرة الحلبي، غنية التروع الى علم الأصول و الفروع، تحقيق: ابراهيم البهادري، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق، انتشارات مؤسسة الإمام الاصادق (ع)، قم.
- [٦] ابن شاذان فضل النيسابوري، الإيضاح، تصحيح: جمال الدين الحسيني، ١٣٦٣ ش، جامعة طهران.
- [٧] ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ ق، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- [٨] ابن ندیم، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد.

محمد علي جلونگر، السيد أصغر محمود آبادي، محمدرضا باراني

[۲۲] الحنبلي عبدالحی، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبدالقادر الارنؤوط، الطبعة الأولى، ۱۴۰۶ ق، دار ابن كثير، دمشق.

[۲۳] الخويي، السيد أبو القاسم، منهاج الصالحين، الطبعة الثامنة والعشرون، ۱۴۱۹ ق، المطبعة مهر، قم.

[۲۴] الذهبي محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: عبدالسلام تدمري، الطبعة الأولى، ۱۴۰۷ ق، دار النشر، بيروت.

[۲۵] ———، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الارناؤوط، الطبعة التاسعة، ۱۴۱۳ ق، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[۲۶] ———، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ۱۳۸۲ ق، دار المعرفة، بيروت.

[۲۷] ———، العبر في خبر من غير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الطبعة الثانية، ۱۹۸۴ م، دار النشر، الكويت.

[۲۸] رئيس السادات سيد حسن، اندیشه‌های کلامی شیعه، الطبعة الأولى، ۱۳۸۲ ش، نشر جلیل، مشهد.

[۲۹] سالم عبدالرحمن، التاريخ السياسي للمعتزلة، ۱۴۱۰ ق، كلية دار العلوم، القاهرة.

[۳۰] السخاوي عبدالرحمن، الإعلان بالتبويخ لمن ذم التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت.

[۳۱] السيد الرضي، المجازات النبوية، تحقيق: طه محمد الزيني، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.

[۳۲] ———، حقائق التأويل، شرح محمدرضا آل كشف الغطاء، دار المهاجر، بيروت.

[۳۳] السيد المرتضى، الإنتصار، مؤسسة النشر الاسلامي، ۱۴۱۵ ق، قم.

[۳۴] ———، الذريعة، تصحيح: أبو القاسم كُرْجي، ۱۳۴۸ ش، انتشارات جامعة طهران، طهران.

[۹] ابو زهره محمد، تاريخ مذاهب اسلامي، ترجمه: عليرضا يمانی، ۱۳۸۴ ق، انتشارات مركز مطالعات و تحقيقات أديان و مذاهب، قم.

[۱۰] أحمد بن يحيى بن مرتضى، طبقات المعتزلة، الطبعة الثانية، ۱۴۰۹ ق، دار المنتظر، بيروت.

[۱۱] احمد شوقي ابراهيم العمرجي، المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، الطبعة الاولى، ۲۰۰۰ م، القاهرة.

[۱۲] الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ۱۳۶۹ ق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

[۱۳] إمام أحمد المرتضى، شرح الأزهار، مكتبة غمضان، صنعاء اليمن.

[۱۴] إمام سيد محمد كاظم، مكتب معتزله، كتابخانه ابن سينا، طهران.

[۱۵] أمين أحمد، ضحى الإسلام، ۱۳۵۵ ق، دار الكتب العلمية، بيروت.

[۱۶] الأمين محسن، أعيان الشيعة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

[۱۷] جعفریان رسول، مناسبات فرهنگي معتزله و شيعة تا آغاز دوره انحلال معتزله در شيعة، قم.

[۱۸] جوادى قاسم، تأثير اندیشه‌های کلامی شیعه بر معتزله، مجله هفت آسمان، ش ۱، سال ۱۳۷۸ ش، قم.

[۱۹] الحسني أحمد بن يحيى، المنية والأمل، تحقيق: محمد جواد مشكور، ۱۹۸۸ م، بيروت.

[۲۰] الحلبي أبو الصلاح، الكافي، انتشارات مكتبة اميرالمؤمنين علي (ع)، اصفهان.

[۲۱] الحموي ياقوت، معجم الأدباء، الطبعة الاولى، ۱۴۱۱ ق، دار الكتب العلمية، بيروت.

- [٣٥] ———، الناصريات، ١٤١٧ ق، مركز البحوث والدراسات العلمية.
- [٣٦] ———، رسائل السيد المرتضى، ١٤٠٥ ق، منشورات سيد الشهداء، قم.
- [٣٧] ———، الشافي في الإمامة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ ق، مؤسسة اسماعيليان، قم.
- [٣٨] شريف ميان محمد، تاريخ فلسفه در اسلام، ١٣٦٧ ش، نشر دانشگاهي، طهران.
- [٣٩] الشيخ الصدوق، التوحيد، تصحيح وتعليق: سيد هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين، قم.
- [٤٠] ———، الهداية، الطبعة الاولى، ١٤١٨ ق، مؤسسة الإمام الهادي (ع)، قم.
- [٤١] ———، عيون أخبار الرضا (ع)، ترجمة: غفاري، ١٣٢٧ ش، طهران.
- [٤٢] الشيخ الطوسي، الخلاف، تحقيق: السيد علي الخراساني، جواد الشهرستاني ومحمد مهدي نجف، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.
- [٤٣] ———، عدة الأصول، محمد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق، منشورات ستاره، قم.
- [٤٤] ———، الفهرست، الطبعة الاولى، ١٤١٧ ق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.
- [٤٥] ———، الاستبصار، تصحيح: شيخ محمد آخوندي، ١٣٩٠ ق، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- [٤٦] ———، الإقتصاد، ١٤٠٠ ق، منشورات خيام، قم.
- [٤٧] ———، الرسائل العشر، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.
- [٤٨] ———، الميسوط، تحقيق: السيد محمد تقي الكشفي، ١٣٧٨ ق، المكتبة المرتضوية، طهران.
- [٤٩] ———، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، منشورات قدس محمدي، قم.
- [٥٠] ———، شرح جامع تجريد الاعتقاد، احمد اميني نجفي، ١٣٦٩ ش، نشر رضي، قم.
- [٥١] الشيخ المفيد، الفصول المختارة، تحقيق: السيد نور الدين جعفریان وآخرون، ١٤١٤ ق، دار المفيد، بيروت.
- [٥٢] ———، أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ ابراهيم الأنصاري، ١٤١٤ ق، دار المفيد، بيروت.
- [٥٣] ———، المقنعة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ ق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- [٥٤] صبحي أحمد محمود، في علم الكلام المعتزلي، ١٩٦٩ م، دار الكتب العلمية، مصر.
- [٥٥] ———، نظرية الإمامة لدى الشيعة، ١٩٩١ م، دار الكتب العلمية، مصر.
- [٥٦] الصفدي صلاح الدين، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الاناؤوط، ١٤٢٠ ق، دار إحياء التراث، بيروت.
- [٥٧] العروي عبدالله، مفهوم العقل، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ م، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- [٥٨] عصام الدين محمد علي، المعتزلة فرسان علم الكلام، ١٤١٧ ق، نشر منشأة المعارف، مصر.
- [٥٩] فراي، رن، تاريخ كمبريج، ترجمة: حسن أنوشه، الطبعة الخامسة، ١٣٨١ ش، منشورات أمير كبير، طهران.
- [٦٠] القاضي عبد الجبار الهمداني، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن حسين، ١٣٨٤ ق، بيروت.
- [٦١] القاضي عبد الجبار وأبو القاسم البلخي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تصحيح: فؤاد السيد، دار التونسية، تونس.
- [٦٢] القاضي نعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١٣٨٣ ش، دار المعارف مؤسسة آل البيت (ع)، القاهرة.

محمد علي چلونگر، السيد أصغر محمود آبادي، محمدرضا باراني

[۷۲] المقدسي محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم، تحقيق: غازي طليمات، ۱۹۸۰ م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

[۷۳] المقرئزي تقي الدين، الخطط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

[۷۴] مكدموت مارثين، اندیشه‌های کلامی شیخ مفید، ترجمة: أحمد آرام، ۱۳۶۳، جامعة طهران، طهران.

[۷۵] موسوي سيد حسن، زندگی سیاسی و فرهنگی شیعیان بغداد، الطبعة الاولى، ۱۳۸۱ ش، منشورات بوستان کتاب، قم.

[۷۶] النجاشي، رجال النجاشي، الطبعة الخامسة، ۱۴۱۶ ق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.

[۷۷] نصري نادر، فلسفة المعتزلة، ۱۹۱۵ م، مصر.

[۷۸] واط مونتغمري، فلسفه و کلام اسلامی، ترجمة: أبو الفضل عزتي، الطبعة الثانية، ۱۳۸۰ ش، منشورات علمی و فرهنگی، طهران.

[۷۹] يزدي مطلق محمود با همراهي گروهی، اندیشه‌های کلامی شیخ طوسي، الطبعة الأولى، ۱۳۸۲ ش، منشورات آستان قدس، مشهد.

[۶۳] الكراجكي أبو الفتح، كثر الفوائد، الطبعة الثانية، ۱۳۶۹ ش، مكتبة المصطفوي، قم.

[۶۴] کرمر جوئل، احیای فرهنگی در عهد آل بویه، ترجمة: سعيد حنايي، ۱۳۷۵ ش، مرکز نشر دانشگاهي، طهران.

[۶۵] الكليني، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة، ۱۳۶۳ ش، دار الكتب الإسلامية، طهران.

[۶۶] کُرْجي أبو القاسم، تاريخ فقه وفقهاء، الطبعة الأولى، ۱۳۷۵ ش، منشورات سمت، طهران.

[۶۷] لنكرودي محمد جعفر جعفري، تاريخ معتزله، ۱۳۶۸ ش، منشورات گنج دانش، طهران.

[۶۸] مادلونگ ويلفرد، مكتبها و فرقه هاي اسلامي در سده‌های میانه، ترجمة: جواد قاسمي، الطبعة الأولى، ۱۳۷۵ ش، منشورات آستان قدس، مشهد.

[۶۹] متر آدام، تمدن اسلامي در قرن چهارم هجري، ترجمة: علیرضا ذکاوتي، ۱۳۶۴ ش، منشورات أميرکبير، طهران.

[۷۰] المسعودي علي بن حسين، مروج الذهب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

[۷۱] معروف الحسيني هاشم، شيعه در برابر معتزله وأشاعره، ترجمة: محمد صادق عارف، الطبعة الثالثة، ۱۳۷۹ ش، منشورات آستان قدس، مشهد.

تعامل فکری امامیه با معتزله در دوره آل بویه

محمد علی چلونگر^۱، سید اصغر محمودآبادی^۲، محمدرضا بارانی^۳

تاریخ دریافت: ۱۳۸۶/۳/۱۹

تاریخ پذیرش: ۱۳۸۶/۷/۴

قرن چهارم هجری با قدرت‌گیری آل بویه و اقدامات تمدنی آنان، عصر تحولات فکری و تمدنی گسترده‌ای بود، به ویژه این که بغداد محل حضور گروه‌ها و فرقه‌های متعدد بوده و گردهم‌آیی پیروان ادیان و مذاهب مختلف اسلامی در این شهر رقم خورد. در این شهر، سه جریان نمود آشکاری داشتند؛ جریانی با تأکید بر محور بودن عقل در تفسیر دین و جریانی در برابر آنان بر سنت و دوری از حاکمیت عقل میدان‌دار بودند و جریان سوم بر اعتدال در استفاده از عقل و نقل اصرار داشتند. در این راستا معتزله عقل‌گرا و امامیه باورمند به عقل و نقل، در فرایند تحولات فکری نقش کلیدی بازی کردند و بسیاری از حوادث به رویکردها و عملکردهای این دو فرقه مرتبط بوده است. از سوی دیگر پیوند معتزله و امامیه با یکدیگر و ارتباط تنگاتنگ آنان با آل بویه شیعی سبب تحولات قابل توجهی گردید.

بر این اساس این نوشتار در پی بررسی تعامل فکری امامیه و معتزله در دوره آل بویه است تا در نتیجه، چگونگی تأثیر و تأثر آنان را بر یکدیگر مورد بحث قرار دهد. گرچه بسیاری از مباحث فکری رنگ کلامی دارد اما این نوشتار این مسایل را از منظر تاریخی به بحث می‌گذارد و هر مسأله و محور را جداگانه بررسی کرده و تأثیرپذیری هر گروه را با ذکر شواهد بیان می‌دارد. لازم به ذکر است که تعامل مورد نظر این نوشتار اعم از روابط دوستانه و تقابل است؛ از این رو به دلیل این که اصل در روابط آنان تقابل و ناسازگاری بوده و به تدریج به دوستی و ارتباط همراه با سازگاری کشیده شدند، شواهدی بر تقابل بین آنان نیز افزوده شده است.

واژگان کلیدی: تعامل، تعامل فکری، امامیه، معتزله، آل بویه، امامت، اصول پنج‌گانه، عقل‌گرایی و تقابل

۱. استادیار گروه تاریخ دانشگاه اصفهان

۲. دانشیار گروه تاریخ دانشگاه اصفهان

۳. دانشجوی دکتری گروه تاریخ دانشگاه اصفهان و عضو هیئت علمی مرکز جهانی علوم اسلامی